

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ٩٢

الاثنين، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي (كوت ديفوار)

الانمائي الذي اعتبره أداة قيمة لخدمة التنمية الاقتصادية.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥

تأبين السيد برادفورد مورس

وكل من تشرفوا وسعدوا بمعرفة السيد مورس سيتذكرون دائما خصاله الانسانية الدافئة وحنوه وطاقته الدينامية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يؤسفني عميق الأسف أن اضطر لإبلاغ الجمعية العامة بأن السيد برادفورد مورس وافته المنية بالأمس في منزله بنابلس، فلوريدا.

وباسم الجمعية العامة، أود أن أطلب الى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية أن ينقل تعازينا القلبية الى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والى أسرة السيد مورس.

كان ارتباط السيد مورس بالأمم المتحدة ارتباطا متميزا بصورة استثنائية. فقد عمل السيد مورس مديرا لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في الفترة من ١٩٧٦ الى ١٩٨٦. وقبل تعيينه في ذلك المنصب كان يشغل منصب وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة في الفترة من ١٩٧٢ الى ١٩٧٦، بعد أن خدم ست فترات عضوا في مجلس نواب الولايات المتحدة الأمريكية.

أطلب الى الممثلين الآن أن يقفوا مع التزام الصمت لمدة دقيقة تكريما لذكرى السيد برادفورد مورس.

ولن ننسى أبدا تفانيه وإخلاصه لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولبرنامج الأمم المتحدة

التزم أعضاء الجمعية العامة الصمت لمدة دقيقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

(الإنكليزية): يسعدني ويشرفني أن أعرض التقرير النهائي للجنة الاستثمارية لصندوق الأمم المتحدة لناميبيا (A/49/782). والجزء الثاني من التقرير يتضمن تفاصيل عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة لناميبيا خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٤. والجزء الرابع يتضمن التوصيات والاستنتاجات ومشروع القرار المطروح للنظر على الجمعية العامة.

وبصفتي رئيسا للجنة الاستثمارية، أود أن أعرب عن اعتزازي وسعادتي بأن أكون جزءاً من هذه اللحظة التاريخية وهذا الفصل الأخير من مسؤولية الأمم المتحدة عن ناميبيا. ارتبطت زامبيا ارتباطاً طويلاً ومثمراً بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا بوصفها رئيسة له. كما تشرفت زامبيا برئاسة لجنة صندوق الأمم المتحدة لناميبيا، ومؤخراً برئاسة اللجنة الاستثمارية لصندوق الأمم المتحدة لناميبيا.

واتسم مجلس الأمم المتحدة لناميبيا، بوصفه السلطة الإدارية القانونية للبلد حتى الاستقلال، بالنظر في إعداد البلد للاستقلال باستخدام صندوق ناميبيا لغرض دعم تنمية الموارد البشرية باعتباره حجر الزاوية في جهوده لبناء الدولة الناميبية - وعلى مدى فترة وجود معهد الأمم المتحدة في ناميبيا، تم تدريب أكثر من ٢٠٠ ١ طالب، وعلى وجه الخصوص في مجال الخدمة المدنية، في دراسات عن التنمية والوظائف القضائية والإدارة العامة والعلاقات الدولية والتدريس والسكرتارية والإدارة.

وكان من دواعي اعتزاز زامبيا أنها وفرت المقر لمعهد الأمم المتحدة لناميبيا. وفي هذا الصدد كان رئيس جمهورية زامبيا شخصياً يترأس معظم المناسبات الخاصة، ومن بينها الاحتفال بافتتاح المعهد ومعظم احتفالات التخرج. وقد أنجز المعهد عمله في عام ١٩٩٠. وبالتالي يوصي بإقفال صندوق الأمم المتحدة لناميبيا وحساب معهد الأمم المتحدة لناميبيا.

وذروة النجاح في النهوض بمسؤولية الأمم المتحدة عن ناميبيا تمثلت في الانتخابات التي أشرفت عليها ورأيتها المنظمة، مما توج باستقلال ناميبيا في عام ١٩٩٠. والاستعدادات التي جرت حتى الاستقلال كانت بصدد شرف كبير للدول الأعضاء، وللشعب الناميبية وللأمانة العامة للأمم المتحدة وكذلك لوكالات الأمم المتحدة التنفيذية والتمويلية، التي عملت في مشاركة

السيد غنيم (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد مني بلدي والأمم المتحدة بالأمس بخسارة فادحة بوفاة برادفورد مورس. وإذ نتذكره عصر اليوم، يجدر بنا أن نتذكر عطفه وتفانيه في قضية تحسين حياة الناس في كل مكان في العالم.

لقد خدم برادفورد مورس الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ١٤ عاماً، من ١٩٧٢ إلى ١٩٨٦، أولاً وكيلاً للأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة، ثم مديراً لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي. وكان يسترشد في حياته المهنية برغبة حارة في استخدام مؤسسات الأمم المتحدة لتعبئة المساعدة الانسانية والاقتصادية وإيصالها إلى من يحتاجون إليها في جميع أنحاء العالم.

وليس من قبيل المبالغة القول إن ملايين البشر في جميع أنحاء العالم مدينون للسيد مورس. إن السيد مورس قد أورتنا نحن خلفاءه في هذه المنظمة إرثاً قوياً هاماً - أمماً متحدة تستخدم مواردها استخداماً فعالاً لمواجهة المشاكل الملحة التي تؤثر على الناس والأمم والمجتمع الدولي.

ويتعين علينا جميعاً أن نبذل قصارى جهدنا من أجل استمرار وتنمية هذا الإرث للتصدي للتحديات التي نواجهها اليوم والتحديات الجديدة التي سنواجهها في المستقبل. والإلهام الذي نستلهمه من قدوة السيد مورس سيكون دافعاً قوياً لنا لتحقيق تلك الغاية.

البند ١٦٠ من جدول الأعمال

صندوق الأمم المتحدة لناميبيا: برنامج المنح الدراسية للطلبة الناميبيين

تقرير اللجنة الاستثمارية لصندوق الأمم المتحدة لناميبيا (A/49/782)

مشروع قرار (A/49/782، الفقرة ١٧)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة لممثل زامبيا، رئيس اللجنة الاستثمارية لصندوق الأمم المتحدة لناميبيا لعرض التقرير النهائي للجنة.

السيد كاساندا (زامبيا) (رئيس اللجنة الاستثمارية لصندوق الأمم المتحدة لناميبيا) (ترجمة شفوية عن

ونوصي الجمعية بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/49/782، للنظر والاعتماد بالإجماع. ويسرنا أن نمتدح، فضلا عن أحكام فقرات المنطوق الذي سبق أن أبرزتها، إقبال الصندوق الاستئماني ونقل أرصده إلى حكومة ناميبيا لكي تستخدم للأغراض التي منحت من أجلها ألا وهي تعليم الناميبيين.

وأخيرا، يسرنا أن نوصي بعد أن أكملنا ولايتنا، بحل اللجنة الاستئنافية لصندوق الأمم المتحدة لناميبيا.

وختاما، أود الإعراب عن خالص التقدير لأعضاء اللجنة الاستئنافية على تضانيهم والتزامهم. وأود، نيابة عنهم وبالإصالة عن نفسي، الإعراب عن الامتنان لجميع الدول الأعضاء على دعمها القيم وإسهاماتها القيمة في إكمالنا الناجح لولايتنا. كما نمتدح الدعم السخي الذي قدمته دول أعضاء عديدة لصندوق الأمم المتحدة لناميبيا في صورة إسهامات مالية وعينية. ويستحق التقدير العميق أيضا الأمين العام والأمانة العامة للأمم المتحدة وهيئات ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): والآن أعطي الكلمة لوزير التعليم والثقافة في ناميبيا.

السيد أنغيولا (ناميبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أتناول البند المدرج في جدول أعمالنا أود، باسم حكومة ناميبيا وشعبها ووفدها، أن أعرب عن تعازينا الخالصة لوفد الولايات المتحدة ولأسرة برنامج الأمم المتحدة الانمائي على وفاة المدير السابق لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، السيد برادفورد مورس. وإنني اذكر شخصيا العلاقات الوثيقة بين السيد مورس، عندما كان مديرا لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، والمفوضين السابقين لناميبيا، ولا سيما المرحوم شين ماكبرايد. وإذ نتحدث عن مسألة "صندوق الأمم المتحدة لناميبيا"، يؤسفني أن أعلم برحيل السيد مورس، لأنه كان عونا كبيرا لنا عندما وضع رقم التخطيط الإرشادي لناميبيا. أرجو أن تقبلوا تعازينا.

وعندما خاطب زميلي، الأونورايل ثيو بن غورياب، وزير خارجية جمهورية ناميبيا، الجمعية العامة يوم ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن أطيح أمنيات ناميبيا. فناميبيا تضخر حقا بأن إبننا لامعا من أبناء افريقيا يتراأس هيئتنا العالمية في دورتها التاسعة والأربعين.

قد تكون فريدة في تاريخ المنظمة، من أجل إرساء القاعدة الأساسية، من خلال مشاريع إنمائية ممولة أساسا من حساب برنامج بناء الدولة التابع لصندوق الأمم المتحدة لناميبيا.

وشمل برنامج بناء الدولة، منذ إنشائه عام ١٩٧٩، أكثر من ١٠٠ مشروع تدريبي وبحثي. وفضلا عن بناء القدرات عن طريق التدريب الرسمي وغير الرسمي، في دول خط المواجهة أساسا، دعم برنامج بناء الدولة مشاريع بناء المؤسسات مثل المدرسة الثانوية الفنية في الكونغو ومركز التدريب المهني في أنغولا ومدرسة التدريب الزراعي في زامبيا ومدرسة تدريب الممرضين المسجلين لناميبيا في أنغولا. وهذه المؤسسات قد ازدهرت، بالرغم من جو الحرب، بإدارة ناميبية طوال الوقت تقريبا. ويرجع الفضل لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا وللصندوق وللمانحين، وللدول الأعضاء التي رعت إنشاء هذه المؤسسات والمشاريع، في إحداث الأثر المضاعف لتدريب فئة من الناس على إدارة البلد ولتوفير خبرة ممتازة في تنمية وإدارة مؤسساتهم.

وهذه المشاريع والبرامج نموذج للمشاركة والتعاون، الأمر الذي يعد مضخة لنا جميعا في المجتمع العالمي. وكما أوصينا في تقريرنا، فإن الطالب الوحيد الباقي تحت رعاية برنامج بناء الدولة سيكمل هذا الشهر دراساته في مجال التعدين. كما وافقنا على سداد العجز بالنسبة إلى مشروع واحد.

والطالب الوحيد الباقي الذي يمول من الحساب العام الذي كان أساسا برنامج منح دراسية لأغراض التدريب في الخارج سيكمل دراساته، كما أوصت اللجنة الاستئنافية، في عام ١٩٩٦، في ظل الإدارة القديرة لبرنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي الذي تتولى إدارته إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية.

ونحن مقتنعون بأن حجر الزاوية الذي أرسى من خلال تدريب آلاف الناميبيين باستخدام هذه الحسابات الثلاثة لصندوق الأمم المتحدة لناميبيا، سيوطد دعائم الديمقراطية وعملية التثام الجراح حاليا في ناميبيا. ونتقدم بأطيب تمنياتنا لناميبيا، حكومة وشعبا، بالنجاح المتواصل في هذا الصدد.

وقام صندوق الحساب العام بتوفير المنح الدراسية الفردية للناميبيين، وتلبية الاحتياجات الاجتماعية والطبية للطلبة والمتدربين، ودعم المشاريع التعليمية ذات الأهداف الخاصة، مثل المدرسة الثانوية الفنية الناميبية، التي اتخذت الكونغو مكانا لها. وساعد الصندوق الناميبيين أيضا على حضور الاجتماعات الدولية المتصلة بناميبيا. وعند استقلال ناميبيا، كان حوالي ٢٥٥ طالبا يواصلون دراساتهم في مختلف الميادين وعلى مختلف المستويات التعليمية. واليوم أكملوا جميعا، إلا واحدا، دراساتهم وعادوا إلى ناميبيا.

وكان برنامج بناء الدولة برنامجا إنمائيا شاملا يركز على مشاريع التدريب والبحث. وبحلول حزيران/يونيه ١٩٨٩ وصلت القيمة الإجمالية للبرنامج إلى مبلغ ٣٦٠ ٦٩٠ ٢٨ دولارا. وتم تنفيذ حوالي ٤٢ مشروعا بتكلفة ٢٢٣ ٠٦٥ ١٢ دولارا، في الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٩. وقبل نهاية حزيران/يونيه ١٩٨٩ كان يجري تنفيذ ٤٣ مشروعا إضافيا، تكلفتها ٢٩٥ ٤٦٤ ١٦ دولارا. وتم تدريب أكثر من ٧٠٠ طالب من خلال برنامج بناء الدولة وبرنامج الحساب العام.

وافتح معهد الأمم المتحدة لناميبيا في لوساكا في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٧٦. وقبل حله في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، كان قد أنجز تدريب ٤٥٦ ١ ناميبيا في مجالات الإدارة، وتدريب المدرسين، والقانون، والعلاقات الدولية، والمهارات المكتبية.

إن أثر البرامج التعليمية والتدريبية لصندوق الأمم المتحدة لناميبيا واضح جدا اليوم. ويعمل المستفيدون من هذه البرامج التدريبية على مستويات وضع السياسة والبرامج والإدارة في حكومة جمهورية ناميبيا. وقد تلقى عدد من وزراء الحكومة، والأمناء الدائمين والسفراء، بما في ذلك السفير الحالي والممثل الدائم لدى الأمم المتحدة، تدريباتهم أيضا عن طريق هذه البرامج.

ولذلك قد يقال إن العقدين الماضيين كانا سنوات جهود دولية متضافرة لإعداد الناميبيين وبناء دولتهم. ولقد كانت هذه الجهود حاسمة لتنمية الموارد البشرية لناميبيا حرة ديمقراطية. لقد استبعدت سياسات الفصل العنصري الاستعمارية الأغلبية الأفريقية من الحصول على قدر كبير من التعليم ومن مسؤوليات صنع القرار. وكان على الحكومة الجديدة، عند

ولذلك يشرفني ويسعدني أن أنقل اليكم ومن خلالكم إلى بقية الممثلين، التحيات الحارة من حكومة وشعب ناميبيا.

إن وفد ناميبيا ممتن بشكل خاص لكم، سيدي الرئيس، ولهيئة المكتب على موافقتكم على طلب ناميبيا بإدراج البند ١٦٠، "صندوق الأمم المتحدة لناميبيا" في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، حتى في هذه المرحلة المتأخرة.

لقد عرض باقتدار سعادة السيد بيتر كاساندا، سفير جمهورية تنزانيا وممثلها الدائم لدى الأمم المتحدة ورئيس اللجنة الاستثنائية لصندوق الأمم المتحدة لناميبيا، التقرير النهائي عن الصندوق، بالنيابة عن اللجنة الاستثنائية. وبالتالي سأقتصر على إبراز بعض أهم إنجازات الصندوق في دعم تحرير ناميبيا وبناء الدولة فيها.

لقد تولت هذه الهيئة عندما أنهت انتداب جنوب أفريقيا على ناميبيا في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦، المسؤولية النبيلة عن قيادة شعب ناميبيا إلى بناء الدولة. وفي ظل هذه الخلفية، أنشأت الجمعية العامة، بقرارها ٢٢٤٨ (د - ٥) المؤرخ ١٩ أيار/مايو ١٩٦٧، مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ومكتب مفوض الأمم المتحدة لناميبيا. وبموجب القرار ٢٦٧٩ (د - ٢٥)، أنشأت الجمعية العامة صندوق الأمم المتحدة لناميبيا. ومن خلال القرار ٣١١٢ (د - ٢٨) المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣، عينت الجمعية العامة مجلس الأمم المتحدة لناميبيا وصيا على الصندوق. وعندما اتسعت أنشطة مجلس ناميبيا وبدأ في توفير التعليم والتدريب للناميبيين، أنشأت الجمعية برنامج بناء الدولة لناميبيا بموجب القرار ١٥٣/٣١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦. وبالإضافة إلى ذلك، وبمقتضى القرار ٣٢٩٦ (د - ٢٩) المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، اعتمدت الجمعية العامة الخطة لإنشاء معهد الأمم المتحدة لناميبيا في لوساكا، بزامبيا. وهكذا، ومن خلال أنشطة مجلس ناميبيا النشطة لجمع الأموال، أنشئت ثلاثة صناديق متميزة - صندوق الحساب العام، وصندوق برنامج بناء الدولة، وصندوق معهد الأمم المتحدة لناميبيا.

المشاريع. وعن طريق التحرك النشط لمفوض الأمم المتحدة السابق لناميبيا، الفريد السيد شين ماكبرايد، حظي صندوق الأمم المتحدة لناميبيا ومعهد الأمم المتحدة لناميبيا بالاعتراف والدعم الدوليين. ولقد قام مفوض الأمم المتحدة لناميبيا السابق، السيد مارتي أهتيساري، الذي هو الآن رئيس فنلندا، بتوسيع أنشطة الصندوق بتنفيذ برنامج للتنمية الشاملة للموارد البشرية الناميبية، وتخطيط السياسات والبحوث عن طريق برنامج الأمم المتحدة لبناء الدولة. وواصل السفير ميشرا السير على نفس الطريق. وبذل موظفو مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ومكتب مفوض الأمم المتحدة لناميبيا جهدا كبيرا لتحديد المؤسسات التدريبية ولإقامة روابط مع الحكومات المتلقية ورصد تقدم الطلاب.

لقد استقبلت حكومات ومؤسسات وطنية عديدة في جميع أنحاء العالم طلابا من ناميبيا وقدمت فرصا تعليمية في إطار برامج الصندوق. وينبغي الاعتراف بشكل خاص بجمهورية زامبيا، التي وفرت القيادة لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا وللجنة الصندوق. كما استضافت زامبيا مجموعة من البرامج التدريبية في إطار الصندوق بما في ذلك معهد الأمم المتحدة لناميبيا.

واستضافت جمهورية أنغولا مركز الأمم المتحدة للتدريب المهني لناميبيا كما وفرت الخدمات السوقية لتجديد المتدربين المحتملين لمشاريع الصندوق.

واستضافت جمهورية الكونغو المدرسة الناميبية الثانوية الفنية، التي وفرت التعليم الثانوي العام للشبان الناميبيين المنفيين. وزاد الصندوق موارد المركز عن طريق تقديم الدعم لموظفي المدرسة الناميبيين.

واستضافت جمهورية كوبا مدرستين ناميبيتين أقام بهما الشباب الذين نجوا من مذبحة كاسينغا في أنغولا. وأسهم الصندوق بتقديم المواد التعليمية باللغة الانكليزية وسائر معدات حجرات الدراسة.

وإذ نجتمع هنا اليوم لإغلاق صندوق الأمم المتحدة لناميبيا ونقل أصول الصندوق الصافية المتبقية الى حكومة جمهورية ناميبيا، أود، نيابة عن ناميبيا حكومة وشعبا، أن أشكر الأمم المتحدة لمساهمتها القيمة في حرية ناميبيا واستقلالها، وبشكل خاص بناء دولة ناميبيا. وجهود الأمم المتحدة لتحقيق تنمية ناميبيا مثالا لامع على التفاهم والتعاون والمشاركة الدولية.

الاستقلال، أن تبدأ بناء الديمقراطية على رماد سوء حكم أقلية نظام الفصل العنصري. لقد جلب الزعماء الذين تدربوا في الخارج معهم مهارات وخبرة من خارج ناميبيا. وكثيرون من تلك القيادات هم الذين استفادوا من برامج صندوق الأمم المتحدة لناميبيا التعليمية والتدريبية. ولذلك فإن الجمعية أوفت بالمسؤولية التي تحملتها بمقتضى القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦، عندما قبلت المسؤولية المباشرة عن إعداد شعب ناميبيا لاستقلاله الوطني وبناء دولته.

ولم يتمكن الصندوق من الانطلاق بعمله ومن النمو إلا بفضل المساهمات السنوية السخية التي قدمتها بلدان كثيرة، صغيرة وكبيرة، غنية وفقيرة، نامية ومتقدمة النمو. ومثلت المساهمات في الصندوق التزاما جماعيا من جانب المجتمع الدولي بالحرية، والديمقراطية، وحقوق الانسان والإعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، على النحو الوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠.

قدمت الجمعية العامة نفسها، الى جانب تمويل أنشطة مجلس ناميبيا ومكتب مفوض الأمم المتحدة لناميبيا، إعانة مالية لصندوق ناميبيا على أساس سنوي، وأنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رقم التخطيط الإرشادي لناميبيا الذي خصصت الاعتمادات عن طريقه لصندوق الأمم المتحدة لناميبيا. وأيدت وكالات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة أنشطة الصندوق عن طريق وسائل أخرى مثل التنازل عن التكلفة غير المباشرة، وتمويل أنشطة محددة، وتدريب وقبول الناميبيين للالتحاق التجريبي والتدريب.

إن اللجنة الاستثنائية لصندوق الأمم المتحدة لناميبيا التابعة لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا عملت جاهدة في حملة لدعم الصندوق. وقد ألهمت لجنة الصندوق، تحت رئاسة زامبيا، وفنزويلا مقرا لها، الثقة الدولية بالصندوق. ولهذا السبب تلقى الصندوق مساهمات سخية طوال السنوات العشرين الماضية.

لقد كان منصب مفوض الأمم المتحدة لناميبيا بالغ الأهمية في إدارة تحديد الصندوق للاحتياجات التدريبية والتعليمية لناميبيا وفي تنفيذ مختلف

طوال السنوات العشرين الماضية. وسينشأ صندوق للمنج التعليمية لإدارة هذه الأموال.

وإذ نقرب من موسم الاحتفال بالأعياد، يسر وفد بلادي أن يحمل معه الى الشعب الناميبي تهانئكم - سيدي الرئيس - بحلول الأعياد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أقترح أن تقفل الآن قائمة المتكلمين في المناقشة الخاصة بهذا البند من جدول الأعمال.

تقرر ذلك.

السيد أيواه (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسود وفدي أن يزجي تهانئه إلى اللجنة الاستثنائية لصندوق الأمم المتحدة لناميبيا على إكمالها الناجح لأعمالها. وفي هذه اللحظة الهامة في التطور السياسي في ناميبيا، لا شك أن كل من عملوا بلا كلل لكفالة تنفيذ ولاية اللجنة الاستثنائية يستحقون ثناء خاصا. ومن المهم أن نؤكد أن اللجنة الاستثنائية، على الرغم من حصول ناميبيا على استقلالها في عام ١٩٩٠، استمرت في عملها، وبخاصة أثناء الفترة التي مر فيها البلد بتحول اجتماعي - اقتصادي جوهري. وقد أثبت صندوق ناميبيا قدرته على توفير المساعدة المباشرة لفرادى الناميبيين بطريقة فعالة بالقياس إلى التكلفة. وكان يمثل على مر السنين التدبير المثالي لتهيئة المستقبل لعدد كبير من الناميبيين المحرومين، عن طريق التعليم والتدريب.

وبحصول ناميبيا على الاستقلال، كانت التحديات التي واجهتها حكومتها الجديدة تتمثل، في المقام الأول، في معالجة الخلل الاجتماعي - الاقتصادي الجسيم الناجم عن عقود من الاستعمار والفصل العنصري. وظل بلدي ثابتا في تحديده التام لاحتياجات وتطلعات هذا البلد الأفريقي الشقيق. وهذا ما دعانا، في جملة أمور، إلى مواصلة دعم المثل النبيلة التي قام عليها صندوق ناميبيا، ومن نفس المنطلق، نؤيد تمام التأييد توصية اللجنة الاستثنائية بتحويل الرصيد المالي المتاح الناتج من إقفال الحسابات الثلاثة لصندوق الأمم المتحدة لناميبيا إلى حكومة ناميبيا، لاستخراجه بما يتمشى مع الغرض الأصلي من الصندوق. كما نحث المجتمع الدولي على مواصلة تقديم المساعدة المالية والاقتصادية

وبينما ننهي العلاقات الخاصة بين الأمم المتحدة وجمهورية ناميبيا، والبرامج الخاصة، قد يغرينا هذا على القول إننا ننهي فصلا، والواقع أننا لا ننهي فصلا، وإنما نطوي فقط صفحة جديدة في جهودنا الإنمائية. ومع أن الفصل العنصري السياسي قد دفن، فإن آثار سياساته على مجتمعنا لا تزال واضحة. فعلى سبيل المثال، لا تزال الفوارق الكبيرة في توزيع الموارد بين مختلف قطاعات مجتمعنا من السمات المعوقة لنظامنا الديمقراطي.

وفي ظل تلك الخلفية، تنفق حكومتنا نصف الميزانية الوطنية السنوية على القطاعات الاجتماعية، حيث يتطلب التعليم ٢٥ في المائة من الميزانية، أي ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. والهدف هو تخفيف الفوارق في تخصيص الموارد بين الطوائف التي كانت محرومة من قبل والقطاعات المتميزة من سكاننا، بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، بين النساء والرجال. وهذه مهمة تتسم بالتحدي وتتطلب دعم وتشجيع المجتمع الدولي.

ويواجه نظام ناميبيا الديمقراطي تحديات توزيع الثروة غير العادل، وبطالة الشباب، والتنمية الاجتماعية والانتعاش الاقتصادي. وفي هذا الشأن، توشك الحكومة أن تكمل الخطة الإنمائية الوطنية الأولى، التي هدفها معالجة التشوهات الاجتماعية والاقتصادية التي تسببها تركة الفصل العنصري. والحكومة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تخطط لتنظيم مؤتمر ثان للمانحين لتعمير ناميبيا. ونحن نناشد المجتمع الدولي أن يبدي التعاطف والدعم والتفهم في هذا الشأن.

وحكومة جمهورية ناميبيا ممتنة إذ تلاحظ أن الأموال والأصول الصافية المتبقية، التي تتجاوز مبلغ ٤ ملايين من الدولارات ستحول الى حكومة جمهورية ناميبيا. ولقد اتخذت الحكومة فعلا قرارا باستثمار تلك الأموال في استثمار آمن لسندات الأوراق المالية توجه حصيلة فوائدها المتواضعة المنتظمة لتقديم منح دراسية للتدريب في الخارج في مجالات ذات أهمية إنمائية خاصة لناميبيا. وتلك الأموال لن توجه إلا الى مجالات الدراسة غير المتاحة في ناميبيا. ونعتقد أن هذه أفضل طريقة نشكر بها مختلف البلدان التي ساهمت بسخاء كبير في صندوق الأمم المتحدة لناميبيا

فقد علمنا أن أكثر من ٥ ٠٠٠ من الطلاب والمتدربين الناميبيين حصلوا على مساعدة من الصندوق حتى هذا التاريخ. وترتب على ذلك صرف مبلغ يقرب من ٦٠ مليون دولار. والهند تفخر باسهامها في هذا الجهد.

إن دعم الهند للكفاح الناميبى من أجل الاستقلال، عن طريق القنوات الثنائية والدولية على حد سواء، مثبت في السجلات. ولقد كانت مشاركتنا في الجهود الدولية - مثل مجلس ناميبيا وصندوق ناميبيا، فضلا عن مساعدتنا الثنائية للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية - تعبيرا عن التزامنا بواجب مساعدة الشعب الناميبى في كفاحه العادل من أجل الاستقلال. وهذا الاحساس بالواجب هو الذي دفعنا إلى الانضمام إلى مجلس ناميبيا منذ إنشائه، وإلى صندوق ناميبيا فيما بعد، واللجنة الاستثنائية لصندوق ناميبيا التي أنشئت بعد حل مجلس ناميبيا في عام ١٩٩٠. وعمل أيضا دبلوماسي هندي مرموق، هو السفير يي سي ميشرا، مفضلا لناميبيا.

وكما أشرت من قبل، فإن ولاية صندوق ناميبيا واللجنة الاستثنائية للصندوق قد اكتملت. ونحن بالتالي نؤيد حل اللجنة الاستثنائية. هذا علاوة على أننا نوافق على التوصية بتحويل الأصول المتبقية في الصندوق إلى حكومة ناميبيا لمواصلة تعليم الناميبيين. ونعتبر هذه اللفتة رمزا إلى التزام الأمم المتحدة بالجهود المستمرة التي تبذلها حكومة ناميبيا من أجل تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لشعبها. وحكومة ناميبيا تستحق منا أن نندعمها على نحو متواصل في هذه الجهود. وحكومتى على أتم استعداد لبذل قصارى جهدها لتزويدها بهذا الدعم.

السيد سومرو (باكستان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود في البداية أن أقدم بتعازي وفدي الخالصة على وفاة السيد برادفورد مورس، المدير العام السابق لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

اليوم إذ تجتمع هذه الهيئة لحل اللجنة الاستثنائية لصندوق الأمم المتحدة لناميبيا، من الملائم حقا أن نتذكر أن هذا العمل يرتبط ارتباطا مباشرا باستقلال ناميبيا. إن المجتمع الدولي كان قد عقد العزم على تحقيق استقلال ناميبيا عن طريق ممارسة الشعب الناميبى لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. ويمكننا أن نتذكر باعتزاز له ما يبرره ان النضال البطولي

اللازمة لناميبيا والبلدان النامية الأخرى لضمان نموها وتنميتها المستمرين.

ولما كان تطوير الموارد البشرية عنصرا هاما في أي مجتمع، والتركة الأكثر دواما التي يمكن أن تورثها أية حكومة لمواطنيها، فإن وفدي يؤمن بأن الحكومات الوطنية مسؤولة عن وضع استراتيجيات ترمي إلى تحقيق الهدف المنشود ألا وهو تحسين الظروف المعيشية لشعبها. ومع ذلك، فإن دعم المجتمع الدولي ومساعدته في هذا الصدد يصبحان أكثر أهمية، ولئن كنا نشق بأن الحكومة الناميبية ستظل متمسكة بالمثل العليا التي من أجلها أنشئ صندوق ناميبيا في بادئ الأمر، فإننا نرى من واجب المجتمع الدولي، وبصفة خاصة الأمم المتحدة التي اشتركت عن كثر في شؤون ذلك البلد عبر السنين، أن يواصل توفير المساعدة القيّمة في الوقت الذي يضطلع فيه البلد ببرامجه للتعمير والتطوير التدريجي.

ولا يحدث كثيرا أن تجتمع الأمم المتحدة لتقول إن "المهمة أنجزت". ولكننا باعتماد مشروع القرار الحالي سنكون قد قلنا ذلك بالفعل.

السيد سرينيفاسان (الهند) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي أولا وقبل كل شيء أن أشارك في التأبين الذي أقامته الجمعية العامة توا للسيد برادفورد مورس ممثل الولايات المتحدة الذي قدم خدمات جليلة للأمم المتحدة في مناصب مختلفة.

أنشئ صندوق الأمم المتحدة لناميبيا في عام ١٩٧٠ لتقديم المساعدة إلى شعب ناميبيا خلال كفاحه من أجل الاستقلال. وهذا اليوم يصادف مناسبة هامة؛ فقد أوفى الصندوق بولايته على نحو مثالي.

في عام ١٩٩٠، عقب استقلال ناميبيا، قررت الجمعية العامة أن يستمر صندوق ناميبيا في العمل لضمان الانتهاء المنتظم من جميع الأنشطة الممولة منه عندئذ. وقد ثبتت وجاهة هذا القرار بالنجاح الذي حققه الصندوق في مواصلة تقديم المساعدة التعليمية إلى الناميبيين من خلال حسابه العام، وحساب برنامج بناء الدولة، وحساب معهد الأمم المتحدة لناميبيا. والدليل على الاسهام الذي قدمه الصندوق للكفاح الناميبى من أجل الاستقلال يتضح، في جملة أمور، من عدد الطلاب الناميبيين الذين استفادوا منه منذ إنشائه.

يتزايد تعاوننا مع ناميبيا في هذا المجال في الأعوام المقبلة.

وختاماً، أود مرة أخرى أن أهنئ اللجنة الاستثنائية لصندوق الأمم المتحدة لناميبيا على إنجازاتها الهامة. كما أود أن أزجي لشعب ناميبيا الشقيق أطيب تمنيات حكومة باكستان وشعبها.

السيد سييسي (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
بحزن كبير علمت هذا الصباح بوفاة السيد برادفورد مورس أمس في بيته في فلوريدا. وقد أبلغت على الفور حكومة السنغال برحيله، لأن برادفور، مورس كان دائماً صديقاً للسنغال وصديقاً لأفريقيا بأكملها خلال السنوات التي قضاها في الكونغرس والتي شغل فيها مناصب هامة ذات مسؤولية كبيرة في الأمم المتحدة. وكان برادفورد مورس على اطلاع على شؤون السنغال، حيث كان عمله مصدر تقدير كبير كما أن كرمه وطيبة قلبه وروحه قد أكسباه تقديراً كبيراً في بلدي. ونيابة عن حكومة السنغال وبالأصالة عن نفسي، أود رسمياً أن أشيد بهذه الشخصية اللامعة وأن أقدم التعازي العميقة لحكومة الولايات المتحدة ولأرملته ولأطفاله الثلاثة وسائر أعضاء أسرته.

على الرغم أنه وجد قبل ٢٤ سنة قدر كبير من الشك في وصول ناميبيا إلى الاستقلال، فإن المجتمع الدولي الذي عقد العزم بقوة على تحقيق ذلك الهدف كان قد بدأ يضع الخطط لإعداد المواطنين الناميبيين لتولي زمام أنفسهم عندما يحين الوقت لذلك.

وتحقيقاً لتلك الغاية، أنشأ المجتمع الدولي صندوق الأمم المتحدة لناميبيا الذي شمل الحساب العام وحساب برنامج بناء الدولة وحساب معهد الأمم المتحدة لناميبيا. والسنغال بوصفها عضواً في مجلس إدارة الصندوق، يمكنها أن تصرح اليوم بفخر ورضا بأن الصندوق قد اضطلع بمهمته بفعالية.

وجعل الحساب العام من الممكن تقديم منح دراسية لثمانين طالباً من ناميبيا. وقد أكملوا جميعاً دراساتهم باستثناء طالب واحد، سينتهي برنامج دراسته في عام ١٩٩٦. وحساب معهد الأمم المتحدة لناميبيا قد توقف عن العمل في عام ١٩٩٠ بعد القيام بعدد من برامج التدريب الجديرة بالاهتمام. وبالنسبة لحساب برنامج

لشعب ناميبيا والدعم الثابت للمجتمع الدولي توجاً باستقلال ناميبيا في آذار/مارس ١٩٩٠. وهذا التطور التاريخي مثال ناصع على دور الأمم المتحدة في تحرير الشعوب من أصفاد الاستعمار.

وكانت باكستان، إلى جانب عدد من البلدان الأخرى المحبة للحرية، في طليعة المدافعين عن قضية حق الشعب الناميبى في تقرير المصير. لقد أضاف نجاح الأمم المتحدة في ناميبيا فصلاً مجيداً إلى منجزاتها.

ونجتمع اليوم لحل اللجنة الاستثنائية لصندوق الأمم المتحدة لناميبيا. ونود أن نشيد بجميع البلدان التي بذلت جهودها بتفان وشجاعة وإسهامات مالية. والقرار الذي سنتخذه يدل أيضاً على النضج في أداء المنظمة، فعندما يتم إنجاز مهام محددة بشكل مرض، يكون بوسعنا أن نحل الجهاز التنظيمي الذي أنشئ خصيصاً لتناول الحالة.

هذه لحظة نفسية حساسة بالنسبة للشعب الناميبى. إن حل اللجنة لا ينبغي أن يفسر بأي حال بأنه إشارة إلى أن المجتمع الدولي سيوقف المساعدات التي يقدمها إليه. إن ندوب الإخضاع والإدارة الأجنبية يستغرق شفاؤها عشرات السنين. وهذا هو الوقت الذي يحتاج الشعب الناميبى فيه إلى طمأنته وذلك باستمرار المساعدة التي يقدمها إليه المجتمع الدولي.

إن باكستان نفسها بلد نام، يمر بعملية تحول مؤلمة من التخلف إلى التنمية. ومع ذلك طوال تاريخ باكستان القصير لم ننس مطلقاً احتياجات أشقائنا في إفريقيا، وخاصة شعب ناميبيا. وتولت حكومة باكستان، فضلاً عن برامج المساعدة الثنائية، القيام ببرنامج المساعدة التقنية لصالح إفريقيا ومدته ٥ سنوات. والبرنامج، الذي يعرف عموماً بأنه برنامج المساعدة التقنية الخاصة، يوفر برامج تدريب مجانية للطلاب والمهنيين الأفريقيين في مجالات الإدارة العامة والزراعة والطيران والأعمال المصرفية والدبلوماسية والصيدلة والهندسة وجغرافية البحار والبث الإذاعي وتوليد الكهرباء وإدارة الموانئ والخدمات البريدية وخدمات السكة الحديد. وقد قدمت مئات المنح الدراسية للطلاب الأفريقيين للدراسة في المعاهد والجامعات الباكستانية. ويسرنا الإشارة إلى أن طلاباً مهنيين ناميبيين اشتركوا في هذه البرامج. ونأمل أن

ومنذ أن نالت ناميبيا استقلالها في عام ١٩٩٠ واتخذت الجمعية العامة القرار ٢٤٣/٤٤، تمكن صندوق ناميبيا من مواصلة أعماله، ليكفل، تحت إشراف اللجنة الاستثنائية، الانجاز الناجح لجميع البرامج والأنشطة المدرجة في برنامج عمله. والتقارير الأخير يظهر الوضع المالي الممتاز للصندوق، ويتضمن توصية اللجنة بوقف عمليات الصندوق، في ضوء تحقيق الأهداف لحساباته التشغيلية الثلاثة. وتوصي اللجنة أيضا بتحويل الأرصدة المتاحة إلى حكومة ناميبيا لمساعدتها على مواصلة تنفيذ الأنشطة، من خلال مؤسساتها الوطنية أو أية مؤسسات تراها مناسبة، تمشيا مع الغرض الأصلي من إنشاء الصندوق، ألا وهو تعليم الناميبيين.

ووفد فنزويلا، بوصفه نائبا لرئيس اللجنة الاستثنائية، على ثقة من أن الجمعية العامة ستعير تأييدها الكامل للتوصيات الواردة في التقرير.

وتهنئ فنزويلا شعب وحكومة ناميبيا، التي تربطنا بها علاقات وثيقة وودية، على ما أحرزته من التقدم على جميع المستويات، ونطلب من ممثليها أن ينقلوا إلى سلطات ناميبيا أطيب تمنياتنا بالسعادة والرخاء في بلدهم، وتأكيداتها بأننا سنواصل تقديم كل ما في وسعنا من التأييد.

وفي هذه المناسبة، تمتزج فرحتنا بمستقبل ناميبيا بحزننا على وفاة السيد برادفورد مورس، الذي شارك في جهود الأمم المتحدة من أجل تحسين مصير الشعوب. وبفضل النجاحات المماثلة للنجاح الذي نحتفل به اليوم بالنسبة لناميبيا، ستبقى ذكراه مرتبطة دوما بتطلعات الدول التي تكافح من أجل العدالة والرفاهية الاجتماعية.

السيد بريتنستين (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مشروع القرار المعروض علينا، المقدم من اللجنة الاستثنائية لصندوق الأمم المتحدة لناميبيا، سينهي، متى اعتمد، فصلا هاما من تاريخ العملية الطويلة التي أدت إلى استقلال ناميبيا وانضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة.

ويشير مشروع القرار بكل حق في الفقرة الثانية من الديباجة إلى قرار الجمعية العامة ٢٦٧٩ د) (٢٥) المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠، الذي أنشأت بموجبه صندوق الأمم المتحدة لناميبيا. وكان هذا القرار

بناء الدولة فقد مول ١٤ مشروعا، ومن هذه المشاريع لا يوجد سوى ثلاثة مشاريع تحتاج الى تمويل إضافي.

هذه الأمثلة القليلة، المنتقاة من أمثلة عديدة أخرى وردت في تقرير الأمين العام، تشهد شهادة بليغة على المنجزات الهامة لصندوق الأمم المتحدة لناميبيا. لذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتقدم بالتهنئة لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الصندوق على دقتهم وكفاءتهم وحكمتهم في إدارة الصندوق، الأمر الذي جعل من الممكن تحقيق هذه النتائج المرضية الملموسة.

أود أيضا أن اتقدم بالشكر الخالص جدا الى البلدان المانحة، وأن أتقدم بالتهنئ الحارة إلى الأمين العام والأمانة العامة على ما قدماه للصندوق من الدعم المالي القيم والمساعدة التقنية رفيعة المستوى.

إن هذا العمل من أعمال التضامن هام جدا اليوم لأن المجتمع الدولي الذي عقد العزم على الاستمرار في مساعدة ناميبيا في جهودها لتعمير الوطن يتوخى نقل حسابات الصندوق الثلاثة الى حكومة ذلك البلد الصديق والشقيق لتمكينه من مواصلة عمله. وهذا قرار حكيم جدا، نرحب به أشد الترحيب، لأنه يدل - إن كانت هناك حاجة إلى دليل - على الالتزام القوي للمجتمع الدولي بالاستمرار في تقديم دعمه لتعزيز أسس الأمة الناميبية الجديدة.

ولكل هذه الأسباب، أود أن أشاطر مشاطرة كاملة البيان الذي أدلى به قبلي وزير التعليم والثقافة في ناميبيا، كما أود أن أكرر القول إن وفد السنغال يؤيد تأييدا كاملا مشروع القرار المعنون "صندوق الأمم المتحدة لناميبيا". وأرجو أن يعتمد مشروع القرار هذا وأهدافه النبيلة لا يرقى إليها شك - بتوافق الآراء.

السيد تاهيرا باريس (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أتقدم بأحر التحيات لسعادة السيد نحاس أنغويلا، وزير التعليم والثقافة لجمهورية ناميبيا. ويسر فنزويلا ووفدها أن يريا جهود منظمنا الطويلة الأمد من أجل مساعدة شعب ناميبيا قد بلغت اليوم معلما جديدا، وخصوصا أننا كنا أعضاء في مجلس ناميبيا واللجنة الاستثنائية لصندوق ناميبيا التي ستحل قريبا.

عرض تقارير اللجنة الثانية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تنظر الجمعية العامة الآن في تقارير اللجنة الثانية عن بنود جدول الأعمال ٨٧ (أ) إلى (د)، و ٨٨ (أ) إلى (ط) و ٨٩ (أ) إلى (هـ)، ومن ٩٠ إلى ٩٢ و ١٥٨ و ١٢.

أطلب من مقرر اللجنة الثانية أن يعرض تقارير اللجنة الثانية ببيان واحد.

السيد محمد (السودان)، مقرر اللجنة الثانية (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تعازي الشخصية لوفاة السيد برادفورد مورس، الذي عمل في الأمم المتحدة زمنا طويلا.

يشرفني أن أعرض التقارير التالية للجنة الثانية لاعتمادها من قبل الجمعية العامة.

معروض على الجمعية العامة تقرير اللجنة الثانية عن البند ١٢ من جدول الأعمال، المعنون "تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي". ويرد هذا التقرير في الوثيقة A/49/726. وتوصي اللجنة الثانية في الفقرة ٤٩ الجمعية العامة باعتماد مشاريع القرارات السبعة التي اعتمدها اللجنة الثانية دون تصويت، ومشروع القرار الذي اعتمدته بتصويت مسجل بأغلبية ١١٢ صوتا مقابل صوتين مع امتناع ٢٣ عضوا عن التصويت، وفي الفقرة ٥٠، باعتماد مشروع مقرر.

في إطار البند ٨٧ من جدول الأعمال المعنون "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي" أمام الجمعية العامة تقرير اللجنة الثانية الوارد في الوثيقة A/49/727 و Add.1 و Add.2.

الوثيقة A/49/727 تتضمن مقدمة للبند.

وفي الفقرة ٦ من الوثيقة A/49/727/Add.1، توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار واحد في إطار البندين الفرعيين (أ) و (ب) المعنوين على التوالي "تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية" و "تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع".

قد عرضه أصلا في اللجنة الرابعة التابعة للجمعية وفد فنلندا بالنيابة عن مقدميه: بوروندي، وزامبيا، وسيراليون، ونيبال. وأود أن أقتبس مقطعاً من البيان التمهيدي الذي أدلى به ممثل فنلندا في ذلك الوقت. فعند إشارته إلى المسؤولية الخاصة للأمم المتحدة عن ناميبيا، قال:

"تقتضي هذه المسؤولية الخاصة التزاما ماليا واقتصاديا واسعا من جانب الأمم المتحدة - وهذا الالتزام ليس اختياريًا ولكن ينبع بصورة مباشرة من مسؤولية الأمم المتحدة عن ناميبيا. إنه التزام بتقديم كل أنواع المساعدة والتوجيه التي يمكننا تقديمها لسكان الاقليم حتى نيله الاستقلال. ولا تقتصر أهدافه على تقديم المساعدة المالية من أجل الاغاثة والتعليم، ولكن تشمل أيضا الاسهام في زيادة الاحساس بالانتماء إلى الدولة وبالمسؤولية الوطنية فيما بين الناميبيين عن طريق توفير التعليم والتدريب وأنواع أخرى من المساعدة بالشكل والإطار اللازمين".

وبإمكان الأمم المتحدة أن تعزز وتسّر بالقول اليوم إنها أوفت بمسؤوليتها الخاصة التي أخذتها على عاتقها تجاه ناميبيا قبل ٢٤ عاما. ولذلك، بإمكان الجمعية العامة الآن، وبالتسويق التام، أن تتخذ التدابير الموصى بها في مشروع القرار الذي عرضه رئيس اللجنة الاستمائية، الممثل الدائم لزامبيا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة هذا البند.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الوارد في الفقرة ١٧ من التقرير النهائي عن صندوق الأمم المتحدة لناميبيا. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٩١/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ١٦٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

في إطار البند الفرعي (و) المعنون "التعاون في ميدان التنمية الصناعية".

وفي الفقرتين ١٠ و ١١ من الوثيقة A/49/728/Add.7، توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار واحد ومشروع مقرر واحد في إطار البند الفرعي (ز) المعنون "مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)".

وفي الفقرة ٧ من الوثيقة A/49/728/Add.8، توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار واحد في إطار البند الفرعي (ح) المعنون "التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية".

وفي الفقرة ٣ من الوثيقة A/49/728/Add.9، توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع مقرر واحد في إطار البند الفرعي (ط) المعنون "مبادرة الأمم المتحدة لتهيئة الفرص والمشاركة".

وفي الفقرتين ١٣ و ١٤ من الوثيقة A/49/728/Add.10، توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع قرارين ومشروع مقرر واحد ونظر فيها تحت العنوان العام للبند ٨٨ من جدول الأعمال "التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي".

وفي إطار البند ٨٩ من جدول الأعمال المعنون "البيئة والتنمية المستدامة"، أمام الجمعية العامة تقرير اللجنة الثانية الوارد في الوثيقة A/49/729/Add.1 إلى Add.6.

والوثيقة A/49/729 تتضمن مقدمة للبند.

وتتضمن الوثيقة A/49/729/Add.1 تقرير اللجنة الثانية بشأن البند الفرعي (أ) "تنفيذ مقررات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية". ولم يتخذ إجراء في إطار هذا البند الفرعي.

وفي الفقرة ٧ من الوثيقة A/49/729/Add.2، توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار واحد في إطار البند الفرعي (ب) "حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة".

وفي الفقرة ١٢ من الوثيقة A/49/727/Add.2، توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع قرارين في إطار البندين الفرعيين (ج) و (د) المعنوين على التوالي "أزمة الديون الخارجية والتنمية" و"النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو".

أمام الجمعية العامة تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ٨٨ من جدول الأعمال المعنون "التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي" وهو وارد في الوثائق A/49/728 و Add.1 إلى Add.10.

وتتضمن الوثيقة A/49/728 مقدمة للبند.

وفي الفقرة ٢٩ من الوثيقة A/49/728/Add.1 توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد ستة مشاريع قرارات في إطار البند الفرعي (أ) بعنوان "التجارة والتنمية".

وفي الفقرتين ٧ و ٨ من الوثيقة A/49/728/Add.2، توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار واحد ومشروع مقرر واحد في إطار البند الفرعي (ب) بعنوان "الأغذية والتنمية الزراعية".

وفي الفقرة ٧ من الوثيقة A/49/728/Add.3، توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار واحد في إطار البند الفرعي (ج) بعنوان "السلع الأساسية".

وفي الفقرة ٥ من الوثيقة A/49/728/Add.4، توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار واحد في إطار البند الفرعي (د) بعنوان "التنمية الشافية".

وفي الفقرة ٦ من الوثيقة A/49/728/Add.5، توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار واحد في إطار البند الفرعي (هـ) بعنوان "دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي".

وفي الفقرة ٨ من الوثيقة A/49/728/Add.6، توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع قرارين

أما تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ١٥٨ "تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية" فهو وارد في الوثيقة A/49/733. وتتضمن الفقرتان ١٦ و ١٧ من ذلك التقرير مشروعين قرارين ومشروع مقرر واحد توصي بها اللجنة الثانية لاعتمادها.

وأود الآن أن أجري تصويبا للفقرة ٣٩ من الوثيقة A/49/726. إذ يجب إضافة الدول التالية الى الدول المذكورة في تلك الفقرة: غينيا ولبنان والنيجر.

وأود أن أحيط الجمعية العامة علما بأن اللجنة الثانية قد اعتمدت خلال هذه الدورة ٤٧ مشروع مقترح، اعتمدت كلها بتوافق الآراء باستثناء واحد.

وقبل أن أختتم، أود أن أشكر جميع أعضاء اللجنة الثانية على إسهامهم في نجاح أعمال اللجنة. كما أود أن أشكر الرئيس ونائب الرئيس. كما أتوجه بالشكر الى الأمانة العامة، وفيها وكيل الأمين العام السيد ديساي، وجميع أعضاء أمانة اللجنة الثانية، وبصفة خاصة السيدة مارغريت كللي وموظفيها الأكفاء. وقد كان من دواعي سروري وسرور بلدي أن أعمل مقررا للجنة الثانية في هذه الدورة الهامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إذا لم يكن هناك اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر ألا تناقش تقارير اللجنة الثانية المعروضة عليها اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لذا، ستقتصر البيانات على تعليقات التصويت. وقد تم إيضاح مواقف الوفود فيما يتعلق بتوصيات اللجنة الثانية في اللجنة نفسها وهي واردة بجلاء في المحاضر الرسمية ذات الصلة.

وهل لي أن أذكر الأعضاء بأنه بموجب الفقرة ٧ من مقرر الجمعية ٤٠١/٣٤ وافقت الجمعية على أن:

وفي الفقرة ٦ من الوثيقة A/49/729/Add.3، توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار واحد في إطار البند الفرعي (ج) "استغلال الموارد البحرية الحية في أعالي البحار وحفظها بصورة مستدامة: مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال".

وفي الفقرة ٨ من الوثيقة A/49/729/Add.4، توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار واحد في إطار البند الفرعي (د) "وضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في إفريقيا". ويحال النظر في مشروع القرار هذا الى جلسة لاحقة، بعد النظر فيه في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة.

وفي الفقرة ٩ من الوثيقة A/49/729/Add.5، توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار واحد في إطار البند الفرعي (هـ)، "المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية".

وفي الفقرتين ٤٣ و ٤٤ من الوثيقة A/49/729/Add.6، توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد تسعة مشاريع قرارات ومشروع مقررين نُظر فيها تحت العنوان العام للبند ٨٩ من جدول الأعمال "البيئة والتنمية المستدامة".

وفي إطار البند ٩٠ من جدول الأعمال "الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية"، أمام الجمعية العامة تقرير اللجنة الثانية في الوثيقة A/49/730 وتتضمن الفقرتان ١٠ و ١١ من التقرير مشروع قرار واحدا ومشروع مقرر واحد أوصت اللجنة الثانية باعتمادهما.

معروض على الجمعية في الوثيقة A/49/731 تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ٩١ "التدريب والبحث". وتتضمن الفقرة ١٧ من ذلك التقرير مشروعين قرارين أوصت بهما اللجنة الثانية لاعتمادهما.

ومعروض على الجمعية في الوثيقة A/49/732 تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ٩٢ المعنون "خطة للتنمية". وتتضمن الفقرة ١٠ من ذلك التقرير مشروع قرار واحد أوصت به اللجنة الثانية لاعتماده.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ٦ من الجزء الثاني من تقريرها.

وقد اعتمدت اللجنة الثانية دون تصويت مشروع القرار المعنون "تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، وتنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع". فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة أيضا تود أن تعتمد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٩٢/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في البندين الفرعيين (أ) و (ب) من البند ٨٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

(ج) أزمة الديون الخارجية والتنمية: تقرير اللجنة الثانية (A/49/727/Add.2)

(د) النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو: تقرير اللجنة الثانية (A/49/727/Add.2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرارين اللذين أوصت بهما اللجنة الثانية في الفقرة ١٢ من الجزء الثالث من تقريرها.

ومشروع القرار الأول معنون "التدفقات الصافية والنقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو". وقد اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ٩٢/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أما مشروع القرار الثاني فهو معنون "تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية".

"تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة".

واسمحوا لي أيضا أن أذكر الوفود بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ أيضا، تقتصر تعليقات التصويت على ١٠ دقائق، ويجب أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

وقبل أن نبدأ في البت في التوصيات الواردة في تقارير اللجنة الثانية، أود أن أخطر الممثلين بأننا سنشرع في البت في التوصيات بنفس الأسلوب الذي اتبع في اللجنة الثانية. بمعنى أننا لن نجري تصويتا مسجلا في هذه الجلسة العامة إلا حيثما أجري في اللجنة.

كما آمل في أن نشرع في أن نعتد دون تصويت تلك التوصيات التي اعتمدت في اللجنة الثانية دون تصويت.

البند ٨٧ من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: تقرير اللجنة الثانية (الجزء الأول) (A/49/727)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحيط علما بالجزء الأول من تقرير اللجنة الثانية؟

تقرر ذلك.

(أ) تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية: تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثاني) (A/49/727/Add.1)

(ب) تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع: تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثاني) (A/49/727/Add.1)

أود، بداية، أن أعرب عن عميق تعازينا لوفاة السيد برادفورد مورس، الأمريكي، وهو مدير سابق لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي.

ونرحب بالاعتماد بتوافق الآراء لمشروع القرار المعنون: "تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية" الذي شاركت في تقديمه الجزائر باسم مجموعة ال ٧٧ والصين، واندونيسيا باسم بلدان عدم الانحياز، وهو يرد في الوثيقة A/49/727/Add.2. نود كذلك أن ننتهز هذه الفرصة للإعراب عن عميق تقديرنا لجميع البلدان على تعاونها ودعمها، وخصوصا أثناء المفاوضات التي أدت الى اعتماد الجمعية لمشروع القرار هذا بتوافق الآراء.

ونعتقد أن مشروع القرار هذا، مع أنه يقصر عن تحقيق توقعاتنا، يؤذن ببدء مشاركة مثمرة بدرجة أكبر لحل مشكلة الدين الدائمة، التي ابتليت بها لمدة طويلة البلدان النامية خصوصا.

ونظرا لتعقد المسألة، فإن البلدان النامية قد جهدت وقتا طويلا للتوصل الى نهج شامل ومتكامل لحل مشكلات ديونها الخارجية. صحيح أن النهج المختلفة المتبعة التي أسهمت في وضع استراتيجية الدين الدولية التي تطورت حتى الآن - على سبيل المثال، خطة بريدي وشروط تورونتو وشروط ترينيداد - قد عالجت - كما أشار القرار - أجزاء هامة من المشكلة ككل. وهذه، بالإضافة الى الجهود الوطنية للبلدان الدائنة، أدت الى تحسن المؤشرات الاجمالية ذات الصلة عموما. وهذا يعود خصوصا الى التقدم المحرز في أمريكا اللاتينية.

ومع ذلك، بالرغم من هذه الجهود، فإن الكثير من البلدان ما زالت تعاني من مشكلات الدين الحادة وخدمة الديون. والحالة في افريقيا، في معظمها، أسوأ بكثير مما كانت عليه في بداية الثمانينات، ومتأخرات السداد تستمر في الارتفاع. وكما أشارت الفقرة الخامسة من ديباجة المشروع، فإن هذا يعود، في جملة أمور، الى الوضع غير السوي لمختلف النهج. وبالإضافة الى ذلك، وكما أشار الأمين العام، ما زالت هذه النهج تفتقر الى شيء ما، وما زالت الفجوات قائمة. ونرى أن هذا القرار، اذا نفذ تنفيذا تاما، سيمثل الى حد ما خطوة هامة باتجاه سد هذه الفجوة.

وقد اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت أيضا. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية أيضا تود أن تعتمد مشروع القرار؟

أعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٩٤/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الذي يرغب في تعليل موقفه.

السيد بليني (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد كانت الولايات المتحدة مسرورة بالانضمام الى توافق الآراء على مشروع القرار الثاني الوارد في الوثيقة A/49/727/Add.2. وجاء نتيجة جهود طويلة ومضنية بذلتها وفود عديدة. وجرت هذه المفاوضات بروح صريحة وودية وبهدف التوصل الى حل توافقي، وهو ما تم إنجازه بسرور.

وتشعر الولايات المتحدة بارتياح خاص إزاء الطابع المتوازن للنص، الذي يعترف بالشواغل التي تنتاب البلدان التي تعاني من ديون ثقيلة في حين يحترم احتراماً تاماً حقوق الدائنين وحقوقفرادى المؤسسات المقرضة التي تساعد البلدان النامية.

ولعل الأهم أن هذا القرار ينصف التدابير التي تناسب تماما استئناف النمو الاقتصادي في أي بلد أو الحفاظ عليه - أي الاستقرار، وسياسة الاقتصاد الكلي السليمة، وحرية الوصول الى الأسواق والمشاركة في التجارة الدولية. والنجاح في تحقيق هذه الأهداف هو الحافز الرئيسي لتحقيق هدف النمو الاقتصادي الناجع والطويل الأمد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سمعنا المتكلم الوحيد تعليلا للموقف. أعطي الكلمة الآن لممثل اندونيسيا الذي يود أن يدلي ببيان.

السيد ويسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني سرورا خاصا أن أتكلم باسم بلدان عدم الانحياز.

للدیون متعددة الأطراف على عدد من البلدان النامية، وتدعو المؤسسات المالية الدولية لدراسة مقترحات تتناول هذه المشكلات، بينما تحتفظ بمركز الدائن المفضل لهذه المؤسسات، ضامنة بذلك قدرتها المستمرة على تقديم تمويل ميسر للبلدان النامية. وهذا الحكم يتمشى أيضا مع إحدى توصيات بلدان عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧.

وهناك تدبير آخر يلقي الترحيب هو مناشدة المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية ذات الصلة، أن تستغل الزخم الذي ولدته اجتماعات عديدة عقدت مؤخرا بشأن مسائل الديون وأن تتناول هذه المسائل لدى إعداد جدول أعمال التنمية.

ومن الأحكام الأخرى التي تجدر الإشارة إليها تلك التي تجسد نهجا متوازنا عموما إزاء مشكلة الدين. وتشمل هذه الأحكام العديد من العلاقات الأساسية بين مختلف العوامل الهامة في حل مشكلات ديون البلدان النامية - وهذه العوامل تشمل الحاجة إلى إدامة النمو الاقتصادي العالمي، والحاجة إلى زيادة تدفقات الموارد المالية للبلدان النامية، وكذلك العمل على إيجاد إصلاحات سليمة للاقتصاد الكلي، وضرورة تعزيز قيام بيئة خارجية تؤدي إلى التنمية.

وأود أن أختتم كلمتي بالقول إن لنا ملء الأمل والثقة بأن التدابير المختلفة التي دعا هذا القرار إلى اتخاذها ستنفذها جميع الأطراف المعنية، وخصوصا الأطراف الدائنة، بما في ذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، في جهودنا المبذولة لمساعدة البلدان النامية المدينة على حل مشكلات ديونها.

وإنني مقتنع بأنه، كما اعتمد صوغ واعتماد هذا القرار على روح المشاركة والتعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، لن يتحقق تماما تنفيذه على النحو الفعال إلا عن طريق روح المشاركة الحقيقية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البندين الفرعيين (ج) و (د) من البند ٨٧ من جدول الأعمال والبند ٨٧ من جدول الأعمال ككل؟

تقرر ذلك.

وكنا نود أن يشتمل القرار على جميع الأحكام التي أوصى بها الاجتماع الوزاري لبلدان عدم الانحياز بشأن الديون والتنمية، المعقود في جاكارتا في آب/أغسطس ١٩٩٤، والاعلان الوزاري للاجتماع السنوي الثامن عشر لوزراء خارجية مجموعة ال ٧٧، المعقود في نيويورك في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وأشير بصورة خاصة إلى الأحكام المتصلة بضرورة التوصل إلى

"ترتيب نهائي لتسوية ديون البلدان النامية غير المدفوعة"

وإجراء تخفيض كبير في جميع أنواع الديون، بما في ذلك الدين المتعدد الأطراف، وجميع فئات البلدان النامية. ونرى أن هذه عناصر ضرورية في نهج عالمي يرمي للتوصل إلى حل فعال وشامل ومنصف ودائم ويكون موجها نحو التنمية من أجل حل مشكلة الدين الدائمة للبلدان النامية، وخصوصا الأفقر والأثقل دينا.

بيد أننا نلاحظ أن القرار يشتمل على عدد من التدابير الإيجابية. وفي هذا السياق، نرحب خصوصا بصياغة الفقرة السابعة من الديباجة، التي تؤكد على أهمية التخفيف من أعباء الديون وخدمة الديون المترتبة على العديد من البلدان النامية على أساس نهج منصف ودائم، وحيثما تدعو الحاجة، أن تعالج على سبيل الأولوية المجموع الكامل للديون التي تتحملها أفقر البلدان النامية وأكثرها مديونية.

كما أننا نشعر بالارتياح إزاء الفقرة ٢ من المنطوق، التي تسلم فيها الجمعية العامة بأن الحل الدائم لمشكلات الدين للبلدان الأفقر والمثقلة بالديون يتطلب شروطا أكثر ملاءمة لتدابير التخفيف من الدين، بما في ذلك تخفيض مجموع الدين القائم بما يكفي لتمكين هذه البلدان من الخروج من عملية إعادة الجدولة ومساعدتها على استئناف نموها وتنميتها.

ونرى أن هذين الحكمين الواردين في القرار يعبران أساسا عن مضمون التوصيات الآتية الذكر التي قدمها الاجتماع الوزاري لبلدان عدم الانحياز بشأن الدين والتنمية والاعلان الوزاري لمجموعة ال ٧٧.

وبالإضافة إلى ذلك، يشجعنا أن الجمعية العامة تلاحظ في الفقرة ١١ من المنطوق النسبة الكبيرة

البند ٨٨ من جدول الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تنظر الجمعية الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ١٤ من الجزء الحادي عشر من تقريرها.

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي:
تقرير اللجنة الثانية (الجزءان الأول والحادي عشر)
(A/49/728 و Add.10)

مشروع المقرر بعنوان "تقرير الأمين العام عن الدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٩٤ بشأن دور المرأة في التنمية ومذكرات الأمين العام التي يحيل بها تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض الاحتياجات الانمائية التي تنفرد بها الدول الأعضاء الصغيرة واستجابة جهاز الأمم المتحدة لهذه الاحتياجات". فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع المقرر؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في تعليق مواقفهم.

السيد هوريغوتشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في البداية، يود وفد بلدي أيضا أن يعرب عن تعازيه العميقة لوفاء السيد برادفورد مورس، المدير السابق لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، الذي قدم إسهاما قيما لقضية تنمية البلدان النامية.

ويرحب وفد بلدي، بصورة خاصة، باعتماد الجمعية العامة اليوم مشروع القرار المعنون "مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب". وهذا القرار التاريخي يستدعي إلقاء نظره جديدة وحديثة على إمكانية أن يكون بمقدور هذا التعاون أن يسهم في المشاركة العالمية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو.

واسمحوا لي أن أذكر أن وزير الخارجية كونو قد أعرب، في البيان الذي أدلى به أمام الجمعية العامة في بداية الدورة الحالية في أيلول/سبتمبر الماضي، عن عزم اليابان على اقتراح

"خطط محددة لتعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب" (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة ٤٩، الجلسات العامة، الجلسة ٧، الصفحة ١٤)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ننظر أولا في الجزء الأول من تقرير اللجنة الثانية (A/49/728).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحيط علما بالجزء الأول من تقرير اللجنة الثانية؟
تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ننتقل الآن إلى الجزء الحادي عشر من تقرير اللجنة الثانية (A/49/728/Add.10).

تبت الجمعية في مشروع القرارين اللذين أوصت بهما اللجنة الثانية في الفقرة ١٣ من الجزء الحادي عشر من تقريرها وفي مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ١٤.

تنظر الجمعية أولا في مشروع القرارين.

مشروع القرار الأول بعنوان "تجديد الحوار بشأن ترسيخ التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق المشاركة". ولقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الأول دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٩٥/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مشروع القرار الثاني بعنوان "مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب". ولقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الثاني دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٩٦/٤٩).

الأكبر على النفس من أجل التنمية الوطنية والاقليمية والعالمية. والنشاط الذي سينجم عن هذا التعاون سيسهم أيضا في تعزيز الاقتصاد العالمي وإعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية. فالتعاون فيما بين بلدان الجنوب يشكل إذن، منذ بدايته، آلية لتوليد الشعور بالمسؤولية المشتركة عن الإسراع بالتعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية، وعن تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية.

واليوم، وفي هذا العصر، عصر تنامي التكافل، والنزعة العالمية والتكامل، فإن تعزيز الاعتماد الجماعي على النفس من أجل التنمية ينبغي، برأينا، أن ينظر إليه أيضا نظرة جديدة. وينبغي ألا يرى كأمر ضروري لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية فحسب، بل أيضا، حسب اعتقادنا، كعامل لا غنى عنه في المساعدة على كفالة الازدهار الدائم لبلدان الشمال المتقدمة النمو، فضلا عن تعزيز السلم والاستقرار العالميين. ونحن مقتنعون بالتالي أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يستحق الدعم الدولي الكافي لتمكين البلدان النامية من تطوير مشاركة حقيقية مع البلدان المتقدمة النمو من أجل الهدف المشترك المتمثل في تعزيز وتقوية الاقتصاد العالمي.

وهذا في رأيي لا يمكن تحقيقه إلا بزيادة قدرة البلدان النامية على أن تشارك بالكامل، وعلى نحو فعال ومسؤول، في الأنشطة الاقتصادية العالمية من أجل تعزيز النمو الاقتصادي العالمي والتنمية المستدامة؛ الأمر الذي سيؤدي دون شك إلى زيادة الرخاء للجميع. والأثر الإيجابي الذي أحدثه عدد من البلدان الناشطة اقتصاديا في الجنوب، ولا سيما آسيا، في المساعدة على كبح الكساد الذي شهده العالم في الآونة الأخيرة يوضح هذه النقطة أحسن توضيح.

إن القرار الذي اتخذناه للتو يتيح لنا فرصة لبذل مزيد من الجهود لبلوغ هذه الغاية، وخاصة إذا عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ونرى أن الفرصة التي يوفرها قرار الجمعية العامة ١٦٤/٤٨ الذي يطلب إلى الأمين العام أن يقدم للجمعية العامة في دورتها الخمسين استعراضا وتحليلا شاملين للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار عنوان "حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب"، تمثل خطوة أولى نحو تطوير رؤيا جديدة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، عن طريق زيادة مشاركة

ونحن نتخذ اليوم الخطوات الأولى نحو وضع هذه الخطط، وأود أن أؤكد للجمعية على أن اليابان عاقدة العزم على الإسهام في تنفيذ القرارين اللذين اتخذناهما توا.

إن وفد بلدي أشار كثيرا في بياناته عن الموضوع إلى المؤتمر الدولي للتنمية الأفريقية الذي عقد في طوكيو العام الماضي. والمؤتمر في رأيي، إذ يعتمد على خبرة بلدان شرقي آسيا التي عملت ببعض النجاح على تحقيق التقدم الاقتصادي، قد دل على أن المستقبل يبشر بالخير. ومتابعة للمؤتمر، عقد في جاكارتا الأسبوع الماضي بنجاح كبير المحفل الآسيوي - الأفريقي بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بتنظيم مشترك بين اليابان واندونيسيا وبالتعاون مع الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والائتلاف العالمي من أجل أفريقيا. وسيقوم وفد بلدي قريبا بتقديم تقرير إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن نتائج ذلك الاجتماع الذي من المحتمل أن يكون ذا قيمة كبرى في العمل من أجل تعزيز التعاون الذي يتوخاه القرار الحالي فيما بين بلدان الجنوب.

السيد ويسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب الوفد الاندونيسي ترحيبا صادقا باعتماد الجمعية بتوافق الآراء لمشروع القرار المعنون "مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب"، الذي قدمته بلدان عدم الانحياز، ومجموعة ال ٧٧، والصين واليابان، والوارد في الوثيقة A/49/728/Add.10. وأود أيضا أن أعرب عن عميق تقدير وفد بلدي لجميع الوفود على الإسهام في اعتماده، ولا سيما الوفود التي شاركت في المفاوضات بشأنه.

والواضح أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس جديدا، فهو يتطور منذ سنين. وفي الواقع، يعزى للمؤتمر الأفريقي الآسيوي الذي عقد في باندونغ باندونيسيا، في عام ١٩٥٥ إرساء القاعدة الفلسفية الأساسية لتعزيز الشعور بالاعتماد الجماعي على النفس. ولقد دعت بلدان عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧ باستمرار إلى تكثيف التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية عن طريق جملة أمور منها تطوير وسائل أشد فعالية لتجميع الموارد والمعرفة والخبرات داخل بلدان الجنوب نفسها. وأيدت المجموعتان كذلك قيام التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه استراتيجية ضرورية قابلة للتطبيق في سبيل الاعتماد الجماعي

مشروع القرار الأول عنوانه "تعزيز المنظمات الدولية في مجال التجارة المتعددة الأطراف". وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الأول دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ٩٧/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مشروع القرار الثاني عنوانه "تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً: الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً".

وفيما يتعلق بمشروع القرار هذا، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً بتوصية لجنة المؤتمرات الواردة في الوثيقة A/49/784؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الثاني دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٩٨/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مشروع القرار الثالث عنوانه "التجارة الدولية والتنمية". وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الثالث دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تفعل نفس الشيء؟

اعتمد مشروع القرار الثالث (القرار ٩٩/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مشروع القرار الرابع عنوانه "تدابير محددة لصالح البلدان الجزرية النامية".

وفيما يتعلق بمشروع القرار هذا، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على توصية لجنة المؤتمرات الواردة في الوثيقة A/49/787؟

تقرر ذلك.

البلدان المتقدمة النمو، وزيادة تقاسم الأعباء والمسؤوليات فيما بين البلدان النامية نفسها. ونثق بأن المناقشات الجارية حول ذلك التقرير ستؤدي إلى دعم تلك الرؤيا الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. فضلاً عن ذلك، يأمل وفدي في أن يساعد اجتماع الخبراء الحكوميين الدوليين المزمع عقده في عام ١٩٩٥ على تمهيد الطريق أمام عقد هذا المؤتمر المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وعلاوة على ذلك، من واجبنا أن نذكر أنفسنا أنه في هذه الحالة، بخلاف بعض المؤتمرات الدولية الأخرى، علينا أن نسعى لضمان ألا يصبح مؤتمر الأمم المتحدة الدولي المقترح للتعاون فيما بين بلدان الجنوب غاية في حد ذاته، بل أن يكون موجهاً نحو التوصل إلى عملية متابعة ناجحة وتنفيذ ناجح. وفي رأينا أن هذا المؤتمر سيكون محفلاً لصياغة واعتماد الرؤيا الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، التي ستواصل البلدان النامية من خلالها صياغة وتطوير وتعزيز التعاون فيما بينها، على أساس أولوياتها واحتياجاتها ذاتها، وإن كانت تبرز في الوقت ذاته أهمية وضرورة الدعم والتعاون والمشاركة على الصعيد الدولي في سعيها إلى تنفيذ هذا التعاون بنجاح.

وفي الختام، حيث أن اندونيسيا تعلق دوماً أهمية كبرى على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فإن وفدي يقدر تقديراً خاصاً الجهود التي تبذلها تلك البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو التي ساعدت على مر السنين في وضع برامج مختلفة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مع اندونيسيا. ويحدونا الأمل في أن يزداد تعزيز هذا التعاون في سياق تنفيذ هذا القرار.

(أ) التجارة والتنمية

تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثاني)
(A/49/728/Add.1)

رسالة من رئيسة لجنة المؤتمرات (A/49/784)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تبت الجمعية الآن في مشاريع القرارات الستة التي توصي اللجنة الثانية باعتمادها في الفقرة ٢٩ من الجزء الثاني من تقريرها.

ونود أن نسجل هذا البيان في المحضر حتى يمكن تضمينه في تقرير الجمعية العامة عن أعمالها.

السيد أدريسوف (كازاخستان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يود وفد جمهورية كازاخستان أولاً وقبل كل شيء الإعراب عن تعازيه العميقة لوفاة السيد برادفورد مورس، المدير السابق لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي أسهم إسهاماً كبيراً في الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة.

ويرحب وفد جمهورية كازاخستان بالاعتماد بتوافق الآراء لمشاريع القرارات الواردة في الجزء الثاني من تقرير اللجنة الثانية (A/49/728/Add.1). وبصفة خاصة يرحب هذا الوفد بارتياح كبير بالاعتماد بتوافق الآراء لمشروع القرار السادس، المعنون "بيئة المرور العابر في الدول غير الساحلية في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية".

ويرى وفد بلدي أن أنشطة المنظمات والوكالات الدولية - وبصفة خاصة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ - المطلوبة في هذا القرار ستصبح مفيدة في تحسين وتطوير بنية أساسية ناجعة للنقل والمرور العابر في منطقة آسيا الوسطى؛ وفي جعل شبكة النقل الحالية وطرق النقل البديلة الجديدة ناجعة وفعالة؛ الأمر الذي يوفر إمكانية الوصول الحيوي للدول غير الساحلية المستقلة حديثاً والنامية في آسيا الوسطى إلى الأسواق العالمية، ويسهل كثيراً من إدماج آسيا الوسطى، وهي منطقة ذات إمكانيات اقتصادية كبيرة، في الاقتصاد العالمي.

وتولي حكومة جمهورية كازاخستان اهتماماً مماثلاً للأهداف القصيرة الأجل والطويلة الأجل لتطوير البنية الأساسية للنقل والمرور العابر في آسيا الوسطى، وترحب بدعم ومساعدة المجتمع الدولي في بناء الطرق والممرات الجديدة والبديلة والممكن بناؤها وكذلك في تحسين تخطيط النقل الإقليمي، ووضع واستكمال ترتيبات لتسهيل النقل والمرور العابر بين بلدان المنطقة وجيرانها وانضمام تلك البلدان إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة في مجال النقل والمرور العابر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الرابع دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الرابع (القرار ١٠٠/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مشروع القرار الخامس عنوانه "ندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة". وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الخامس دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تفعل نفس الشيء؟

اعتمد مشروع القرار الخامس (القرار ١٠١/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مشروع القرار السادس عنوانه "بيئة المرور العابر في الدول غير الساحلية في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية". وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار السادس دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار السادس (القرار ١٠٢/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في شرح مواقفهم.

السيد بلحيمر (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود بداية أن أعرب، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، عن تعازينا القلبية لوفد الولايات المتحدة الأمريكية لوفاة السيد برادفورد مورس.

وباسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، اسمحوا لي أن أشكر الوفود الحاضرة هنا التي مكنت الجمعية العامة من أن تعتمد بتوافق الآراء مشروع القرار الثاني المعنون "تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً"، والوارد في الوثيقة A/49/728/Add.1.

كما أود أن أشير إلى الفقرة ٥ من منطوق هذا القرار، بشأن اشتراك ممثلين من أقل البلدان نمواً في أعمال الاجتماع المشار إليه، وأن أؤكد أن أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين يرون أن تكاليف ذلك الاشتراك ينبغي أن تدفع من موارد الميزانية العادية لمنظمتنا.

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام النظر في البند الفرعي (ب) من البند ٨٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

(ج) السلع الأساسية: تقرير اللجنة الثانية (الجزء الرابع) (A/49/728/Add.3)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ٧ من الجزء الرابع من تقريرها.

وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٠٤/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ج) من البند ٨٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

(د) التنمية الثقافية: تقرير اللجنة الثانية (الجزء الخامس) (A/49/728/Add.4)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ٥ من الجزء الخامس من تقريرها.

وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٠٥/٤٩).

وللسبب ذاته يرحب وفد كازاخستان بالاعتماد بتوافق الآراء لمشروع القرار الثالث، بشأن التجارة والتنمية. ونرحب بعالمية هذا القرار وندعم دعما كاملا فحواه الرئيسية الرامية إلى إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف ومفتوح ومستند إلى قواعد ومنصف وآمن وغير تمييزي ويتسم بالشفافية، وهو أمر حيوي للتنمية الاقتصادية المستدامة لجميع بلدان العالم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في تحليل الموقف.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام النظر في البند الفرعي (أ) من البند ٨٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

(ب) الأغذية والتنمية الزراعية: تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثالث) (A/49/728/Add.2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار ومشروع المقرر اللذين أوصت بهما اللجنة الثانية في الفقرتين ٧ و ٨، على التوالي، من الجزء الثالث من تقريرها.

ننتقل أولا إلى مشروع القرار الوارد في الفقرة ٧ من الجزء الثالث من التقرير. وكانت اللجنة الثانية قد اعتمدته دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٠٣/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ننتقل الآن إلى مشروع المقرر الوارد في الفقرة ٨ من الجزء الثالث من التقرير.

ومشروع المقرر عنوانه "تقرير الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عن الإجراءات الطارئة لمكافحة غزو الجراد في إفريقيا". هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع المقرر هذا؟

ميدان التنمية الصناعية"، دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ١٠٨/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (و) من البند ٨٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

(ز) مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)

تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثامن)
(A/49/728/Add.7)

رسالة من رئيسة لجنة المؤتمرات (A/49/784)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار ومشروع المقرر اللذين أوصت بهما اللجنة الثانية في الفقرتين ١٠ و ١١، على التوالي، من الجزء الثامن من تقريرها.

ننتقل أولاً إلى مشروع القرار الوارد في الفقرة ١٠ من الجزء الثامن من التقرير، وهو معنون "مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)".

فيما يتعلق بمشروع القرار هذا، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على توصية لجنة المؤتمرات الواردة في الوثيقة A/49/784؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مشروع القرار هذا اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٠٩/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ننتقل الآن إلى مشروع المقرر الوارد في الفقرة ١١ من الجزء الثامن من التقرير.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام البند الفرعي (د) من البند ٨٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

(هـ) دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي: تقرير اللجنة الثانية (الجزء السادس) (A/49/728/Add.5)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ٦ من الجزء السادس من تقريرها.

اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٠٦/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (هـ) من البند ٨٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

(و) التعاون في ميدان التنمية الصناعية: تقرير اللجنة الثانية (الجزء السابع) (A/49/728/Add.6)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تبت الجمعية الآن في مشروعي القرارين اللذين أوصت بهما اللجنة الثانية في الفقرة ٨ من الجزء السابع من تقريرها.

اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الأول، المعنون "برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا" دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ١٠٧/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اعتمدت اللجنة الثانية أيضاً مشروع القرار الثاني، المعنون "التعاون في

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن
تحدو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هل لي أن
أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في
البند الفرعي (ط) من البند ٨٨ من جدول الأعمال والبند
٨٨ من جدول الأعمال في مجموعته؟

تقرر ذلك.

البند ٨٩ من جدول الأعمال

البيئة والتنمية المستدامة: تقرير اللجنة الثانية
(الجزءان الأول والسابع) (A/49/729 و Add.6)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سننظر أولاً
في الجزء الأول من تقرير اللجنة الثانية (A/49/729).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في
الإحاطة علماً بالجزء الأول من تقرير اللجنة الثانية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ننتقل الآن
إلى الجزء السابع من تقرير اللجنة الثانية
(A/49/729/Add.6).

أعطي الكلمة لممثل الفلبين بشأن نقطة نظام.

السيد غيريرو (الفلبين) (ترجمة شفوية عن
الانكليزية): في الجزء السابع من تقرير اللجنة الثانية،
الفلبين ليست مدرجة في الفقرة ٧ بوصفها مشاركة في
تقديم مشروع القرار المعنون "تقديم الدعم للبرنامج
العالمي للتعليم والمراقبة لصالح البيئة (برنامج
غلوب)". ونود أن نطلب من الأمانة العامة أن تثبت في
المحضر أن الفلبين رغبت حقاً في أن تصبح مشاركة
في تقديم مشروع القرار، الذي نعتبره بالغ الأهمية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تبت الجمعية
الآن في مشاريع القرارات التسعة التي أوصت بها
اللجنة الثانية في الفقرة ٤٣ من الجزء السابع من

عنوان مشروع المقرر "تقرير الأمين العام عن
تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون
الأول/ديسمبر ١٩٩٣". هل لي أن أعتبر أن الجمعية
تربغ في اعتماد مشروع المقرر؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هل لي أن
أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في
البند الفرعي (ز) من البند ٨٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

(ح) التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في
البلدان النامية: تقرير اللجنة الثانية (الجزء التاسع)
(A/49/728/Add.8)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تبت الجمعية
الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية
في الفقرة ٧ من الجزء التاسع من تقريرها.

عنوان مشروع القرار "التعاون الدولي من أجل
القضاء على الفقر في البلدان النامية: السنة الدولية
للقضاء على الفقر".

واعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون
تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في
أن تحدو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١١٠/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هل لي أن
أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في
البند الفرعي (ح) من البند ٨٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

(ط) مبادرة الأمم المتحدة لتهيئة الفرص والمشاركة:
تقرير اللجنة الثانية (الجزء العاشر)
(A/49/728/Add.9)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تبت الجمعية
الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الثانية
في الفقرة ٣ من الجزء العاشر من تقريرها.

اعتمد مشروع القرار الرابع (القرار ١١٤/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مشروع القرار الخامس عنوانه "الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف".

اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الخامس دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الخامس (القرار ١١٥/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مشروع القرار السادس عنوانه "الصيد غير المأذون به في المناطق الخاضعة للولاية الوطنية وأثره على الموارد البحرية الحية في محيطات وبحار العالم".

اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار السادس دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار السادس (القرار ١١٦/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مشروع القرار السابع عنوانه "اتفاقية التنوع البيولوجي".

اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار السابع دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار السابع (القرار ١١٧/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مشروع القرار الثامن عنوانه "الصيد العرضي والنفايات في مصائد الأسماك وأثرهما على الاستخدام المستدام للموارد البحرية الحية في العالم".

وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الثامن (القرار ١١٨/٤٩).

تقريرها ومشروع المقررين اللذين أوصت بهما اللجنة الثانية في الفقرة ٤٤.

سأطرح مشاريع القرارات التسعة ومشروع المقررين على الجمعية الواحد تلو الآخر. وبعد اتخاذ جميع القرارات، ستتاح الفرصة للممثلين لشرح مواقفهم.

نتنقل الجمعية أولاً إلى مشاريع القرارات الواردة في الفقرة ٤٣ من الجزء السابع من التقرير.

مشروع القرار الأول عنوانه "تقرير لجنة التنمية المستدامة عن دورتها الثانية".

اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الأول دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ١١١/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مشروع القرار الثاني عنوانه "تقديم الدعم للبرنامج العالمي للتعليم والمراقبة لصالح البيئة (برنامج غلوب)".

وقد اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ١١٢/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مشروع القرار الثالث عنوانه "نشر مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية".

اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الثالث دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الثالث (القرار ١١٣/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مشروع القرار الرابع عنوانه "اليوم الدولي لحفظ طبقة الأوزون".

وقد اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

ونود أن نؤيد الآراء التي أعربت عنها بشأن مشروع القرار هذا وفود جمهورية كوريا والصين واليابان أمام اللجنة الثانية.

إن المفاوضات الدولية بشأن مصائد الأسماك جارية، سواء في الأمم المتحدة أو في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وانضمامنا إلى توافق الآراء في اعتماد مشروع القرار هذا اليوم لا يحكم مسبقاً على موقفنا في المفاوضات الجارية في المحفلين الدوليين اللذين أشرت إليهم.

ونرى أن جوهر الموضوع هو كيفية الحصول على أقصى استخدام مستدام للموارد البحرية الحية. وكما ذكر في المادة ٦٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار فإن تحقيق هذا الهدف النهائي يتطلب التعاون في مصائد الأسماك بين الدول الساحلية وغيرها.

ولا تزال الحكومة التايلندية تؤيد بنشاط تعزيز التعاون الدولي المشروع بشأن مصائد الأسماك بين القطاع الخاص والدول الساحلية المجاورة التي ليست لديها قدرة على صيد الأسماك المسموح لها بها كلها. ولقد جرى التوصل إلى الاتفاقات بشأن مصائد الأسماك مع هذه البلدان سواء في شكل منح تراخيص أو في شكل مشاريع مشتركة. وسنواصل العمل بروح من التعاون وحسن الجوار مع هذه الدول الإقليمية الساحلية حتى نتوصل إلى ترتيب يعود بالنفع المتبادل بشأن هذه المسألة، مسألة مصائد الأسماك والمحافظة عليها وإدارتها.

السيد هوريغوتشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الآن وقد اعتمدنا التقرير الذي يتضمن مشروع القرار المعنون "الصيد العرضي والتفاريات في مصائد الأسماك وأثرهما على الاستخدام المستدام للموارد البحرية الحية في العالم"، يود وفد بلادي أن يؤكد أهمية المراعاة التامة والضرورية لأفضل المعلومات العلمية المتاحة.

وفي هذا الصدد، يود وفد بلادي أن يلفت انتباه الجمعية العامة إلى ضرورة تجميع المعلومات عن الأثر المحتمل للأنشطة الأخرى غير أنشطة مصائد الأسماك على الكائنات الحية غير المستهدفة بغية وضع استراتيجية شاملة للمحافظة عليها وإدارتها، واقتراح

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مشروع القرار التاسع عنوانه "اليوم الدولي للتنوع البيولوجي".

اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار التاسع دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار التاسع (القرار ١٩/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر اللذين أوصت بهما اللجنة الثانية في الفقرة ٤٤ من الجزء السابع من تقريرها.

مشروع المقرر الأول عنوانه "صيد الأسماك بالشباك البحرية العائمة الكبيرة وأثره على الموارد البحرية الحية في محيطات العالم وبحاره"، اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مشروع المقرر الثاني عنوانه "الوثائق المتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة". هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع المقرر الثاني؟

اعتمد مشروع المقرر الثاني.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة للممثلين الراغبين في شرح مواقفهم.

السيد تشيرانوند (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تعلق تايلند أهمية كبيرة على المحافظة الملائمة على الموارد البحرية الحية وعلى إدارتها في محيطات العالم وبحاره، وهذا مبدأ هام وارد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وجدول أعمال القرن ٢١، وكذلك في مشروع القرار السادس. ونحن نرى أن مشروع القرار يمثل خطوة نحو ضمان استدامة الموارد البحرية. ولهذا السبب، سر وفد بلادي أن يشارك الآخرين في اعتماد مشروع القرار السادس بتوافق الآراء.

الخامس والعشرين في نيسان/أبريل ١٩٩٥. ولقد كانت الاستجابة لهذه المبادرة مثيرة لبالغ الاغتراب. إذ أعرب أكثر من ١٠٠ بلد عن الاهتمام "ببرنامج غلوب"، ونقوم الآن بتطوير مشاركة مثمرة مع هذه البلدان. وسنسعى إلى إيجاد مشاركة فعالة مع وكالات ومنظمات الأمم المتحدة أيضاً. وهذه المؤسسة لديها بالتأكيد قدر كبير من التجربة والخبرة اللتين يمكن أن تعززا أهداف "برنامج غلوب" وأن تسهما اسهاما كبيرا في تنفيذه الناجح.

ونحن نتطلع إلى العمل معكم، سيادة الرئيس، ومع جميع أعضاء الأمم المتحدة لنجعل "برنامج غلوب" برنامجا ناجحا قدر الإمكان.

(أ) تنفيذ مقررات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية: تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثاني) (A/49/729/Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في الجزء الثاني من تقرير اللجنة الثانية تحيط هذه اللجنة الجمعية علما بأنه لم يتخذ أي إجراء في إطار البند الفرعي (أ) من البند ٨٩ من جدول الأعمال.

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحاط علما بالجزء الثاني من تقرير اللجنة الثانية وأن تختتم نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ٨٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

(ب) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة: تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثالث) (A/49/729/Add.2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ٧ من الجزء الثالث من تقريرها.

ومشروع القرار المعنون "حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة"، واعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

أن توفر الأمم المتحدة محفلا لمناقشة هذه المسألة الهامة بطريقة متكاملة.

السيد برهان (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أولا نود أن نعرب عن تعازينا القلبية لوفاة السيد بادفورد مورس، المدير السابق لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وتسجيلا للموقف، تود تركيا أن تدلي بالبيان التالي بشأن القرار الذي اتخذ منذ برهة بتوافق الآراء والذي عنوانه "تقديم الدعم للبرنامج العالمي للتعليم والمراقبة لصالح البيئة (برنامج غلوب)"، والوارد في الوثيقة A/49/729/Add.6.

فيما يتصل بالإشارة في الفقرة الرابعة من الديباجة إلى دخول اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار حيز النفاذ، يود وفد بلدي أن يؤكد على أن تركيا، بالرغم من أنها ليست من بين الموقعين على الاتفاقية، فقد انضمت مع ذلك إلى توافق الآراء لأنها تؤيد تمام التأييد الفحوى العامة للقرار. غير أن هذا يجب ألا يفسر، بحال من الأحوال، بأنه تغيير في موقف الحكومة التركية إزاء اتفاقية قانون البحار، أو بأنه قبول صريح أو ضمني لأي من الأحكام الواردة فيها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): استمعنا إلى الممثل الأخير في تعليل الموقف.

أعطي الكلمة لممثلي الولايات المتحدة التي تود الإدلاء ببيان.

السيدة بوهن (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن حكومة بلدي، أود أن أشكر الـ ٥٦ بلدا التي شاركت في تقديم مشروع القرار على تأييدها لقرار "برنامج غلوب". وهذه المبادرة ستربط أطفال المدارس والمدرسين والعلماء في أرجاء العالم، وتنشط التعليم العلمي والبيئي وتسهم في البحث العلمي، بهدف تعزيز قدرتنا على حماية صحة الكوكب والإسهام في النهوض بالتنمية المستدامة.

وبالرغم من أن "برنامج غلوب" ما زال في مراحله الأولى، فإن الهدف هو أن ينفذ البرنامج على الأقل في ٢٠٠ مدرسة في أرجاء العالم بحلول "يوم الأرض"

الموجودة في المناطق الخاضعة للولاية الوطنية في ضوء الوحدة البيولوجية لتلك الأرصد.

وحكومة اليابان، من جانبها، ستسهم بنشاط في الدورات المقبلة لهذا المؤتمر على أساس النص المقدم من الرئيس.

السيد تشو (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفد بلدي بالاعتماد بتوافق الآراء للتقرير الذي يتضمن مشروع القرار المعنون "مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال"، ويتوقع أنه يمكن صياغة وثيقة حسنة التوازن في الدورات القادمة للمؤتمر لمنفعة كل من الدول التي تقوم بالصيد والدول الساحلية.

ومع المراعاة التامة للوحدة البيولوجية لنوعي الأرصد المعنيين، يتعين على الدول التي تقوم بالصيد سواء في أعالي البحار أو في مناطق خاضعة لولاية قانونية وطنية أن تتشاطر الالتزامات من أجل حفظ الموارد المائية الحية وإدارتها بأسلوب قابل للاستدامة.

وسيواصل وفد بلدي المشاركة بنشاط في الدورات القريبة للمؤتمر وتقديم اسهاماته الإيجابية فيها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في تحليل الموقف.

ووفقا للقرار ٣٢٠٨ (د - ٢٩) الصادر في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد مكدونالد (الاتحاد الأوروبي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في رأينا يجب على مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال أن يعالج على نحو صارم المسألة البيئية التي عقد المؤتمر من أجلها: أي، حماية أنواع الأرصد السمكية المتداخلة والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال في سائر أرجاء منطقة انتشارها. وهذا يعني أن الأطراف التي تمارس الصيد في أعالي البحار وتلك التي تمارس الصيد داخل المناطق الاقتصادية يتعين عليها التعهد بالتزامات بحفظ

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٢٠/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تختتم نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٨٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

(ج) استغلال الموارد البحرية الحية في أعالي البحار وحفظها بصورة مستدامة: مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال: تقرير اللجنة الثانية (الجزء الرابع) (A/49/729/Add.3)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ٦ من الجزء الرابع من تقريرها.

ومشروع القرار المعنون "مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال"، اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٢١/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يودون تحليل مواقفهم.

السيد هوريغوتشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفد بلدي باعتماد التقرير الذي يتضمن مشروع القرار المعنون "مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال". ونجاح هذا المؤتمر أمر أساسي بالنسبة لتحقيق الاستفادة المستدامة من الموارد المائية الحية داخل إطار دولي مستقر يعود بالنفع على كل من الدول المسؤولة التي تقوم بالصيد والدول الساحلية.

وفي هذا السياق، يود وفد بلدي أن يؤكد التفاهم الذي توصلت إليه الأطراف المعنية، والذي أوضحه الرئيس السفير ناندا، والذي مفاده أن المؤتمر يجب أن يحسم مسألة العلاقة بين الإدارة السليمة للموارد السمكية المعنية في أعالي البحار وحفظها وبين تلك

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بغية إتاحة الوقت أمام اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة للنظر في الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ٨ من الجزء الخامس من تقريرها، فإن الجمعية ستنتظر في البند الفرعي (د) من البند ٨٩ من جدول الأعمال في مرحلة لاحقة.

(هـ) المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

تقرير اللجنة الثانية (الجزء السادس)
(A/49/729/Add.5)

تقرير اللجنة الخامسة (A/49/792)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ٩ من الجزء السادس من تقريرها.

وتقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار يرد في الوثيقة A/49/792. وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار دون تصويت. فهل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب أيضا في اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٢٢/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (هـ) من البند ٨٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٩٠ من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: تقرير اللجنة الثانية (A/49/730)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار ومشروع المقرر اللذين أوصت بهما اللجنة الثانية على التوالي في الفقرتين ١٠ و ١١ من تقريرها.

الأرصدة السمكية وإدارتها بطريقة مستدامة، مع مراعاة التامة للوحدة البيولوجية لهذه الأرصدة.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى البيان الذي أدلى به رئيس اللجنة الثانية أثناء الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، والذي عبر عن توافق آراء الوفود في تلك الدورة. قال الرئيس:

"من المفهوم أنه يجب على المؤتمر أيضا أن يحسم مسألة العلاقة بين الإدارة السليمة للموارد السمكية المعنية في أعالي البحار وحفظها وبين تلك الموجودة في المناطق الخاضعة للولاية الوطنية في ضوء الوحدة البيولوجية لهذه الأرصدة".

وسعى الاتحاد الأوروبي طوال انعقاد ذلك المؤتمر لتقديم موقف معقول يراعي مراعاة تامة مصالح الدول التي تمارس الصيد سواء في أعالي البحار أو قرب السواحل. ونرى أن اتخاذ موقف مسؤول من جانب الطرفين هو وحده الكفيل بإحداث فرق في المهمة الكبيرة، مهمة حفظ الأرصدة السمكية.

ونرى أننا قد أحرزنا تقدما كبيرا في الدورة الأخيرة للمؤتمر، ونواصل عقد الآمال بأنه سينجح في ظل الرئاسة القديرة للسفير نانديان. ونتطلع للتعاون معه في الشهور القادمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في البند الفرعي (ج) من البند ٨٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

(د) وضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في إفريقيا

تقرير اللجنة الثانية (الجزء الخامس)
(A/49/729/Add.4)

رسالة من رئيس لجنة المؤتمرات (A/49/784)

وقد اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود كذلك اعتماد مشروع القرار الثاني؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ١٢٥/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في البند ٩١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٩٢ من جدول الأعمال (تابع)

خطة للتنمية: تقرير اللجنة الثانية (A/49/732)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ١٠ من تقريرها.

اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٢٦/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): وبذلك نكون قد اختتمنا المرحلة الحالية من نظرنا في البند ٩٢ من جدول الأعمال.

البند ١٥٨ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية: تقرير اللجنة الثانية (A/49/733)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرارين اللذين أوصت بهما اللجنة الثانية في الفقرة ١٦ وفي مشروع المقرر الذي أوصت به في الفقرة ١٧ من تقريرها.

ننتقل أولاً إلى مشروع القرارين الواردين في الفقرة ١٦ من التقرير.

ننتقل أولاً إلى مشروع القرار الوارد في الفقرة ١٠ من التقرير.

مشروع القرار المعنون "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقرير التنمية البشرية" اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٢٣/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ننتقل الآن إلى مشروع المقرر الوارد في الفقرة ١١ من التقرير.

ومشروع المقرر عنوانه "الوثائق المتعلقة بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية". هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تعتمد مشروع المقرر؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في البند ٩٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٩١ من جدول الأعمال

التدريب والبحث: تقرير اللجنة الثانية (A/49/731)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرارين اللذين أوصت بهما اللجنة الثانية في الفقرة ١٧ من تقريرها.

مشروع القرار الأول عنوانه "جامعة الأمم المتحدة". وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ١٢٤/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مشروع القرار الثاني عنوانه "معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث"

الاقتصادية والاجتماعية للمستوطنات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وعلى السكان العرب في الجولان السوري". لذا يرجو وفد بلادي تصحيح ذلك، وإضافة اسم الكويت الى الدول المقدمة لمشروع القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة لممثل تونس في نقطة نظام.

السيد جمعة (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مشروع القرار الثالث الذي توصي به اللجنة الثانية في الفقرة ٤٩ من تقريرها (A/49/726) عنوانه "مسألة إعلان عام ١٩٩٨ سنة دولية للمحيطات". ووفدي بالطبع يؤيد مثل هذا الاعلان.

وقد أدلى وفد تونس ببيان بشأن هذا الموضوع عند اعتماد مشروع القرار في اللجنة الثانية، ولكن ذلك البيان لم يرد ذكره في الفقرة ١٤ من تقرير اللجنة. وقد أشرنا الى تفسير كلمة "محيطات": فهل كلمة "محيطات" تشمل جميع أنواع البحار، بما فيها البحار المغلقة وشبه المغلقة، وفقا لجدول أعمال القرن ٢١ كما اعتمدته قمة ريو؟

نود أن تحيط الجمعية العامة علما بتعقيبننا على الفقرة ١٤ من تقرير اللجنة الثانية، والتي كان ينبغي أن تبين أن ممثل تونس أيضا أدلى ببيان بشأن هذا الموضوع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): معروض على الجمعية ثمانية مشاريع قرارات واردة في الفقرة ٤٩ ومشروعاً مقربين واردان في الفقرة ٥٠ من تقرير اللجنة الثانية.

وسأطرح على الجمعية توصيات اللجنة الثانية الواحدة تلو الأخرى. وبعد البت فيها جميعا ستتاح الفرصة للممثلين لتعليل تصويتهم.

ستبدأ الجمعية أولاً بالبت في مشاريع القرارات الثمانية التي توصى بها اللجنة الثانية في الفقرة ٤٩ من تقريرها.

مشروع القرار الأول المعنون "الاحتفال بالذكرى الألفية لملمة ماناس الوطنية القيرغيزية" اعتمدته

مشروع القرار الأول معنون "الهجرة الدولية والتنمية". وقد اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود كذلك اعتماد مشروع القرار الأول؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ١٢٧/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مشروع القرار الثاني المعنون "تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية" اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تفعل الشيء نفسه؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ١٢٨/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الوارد في الفقرة ١٧ من التقرير.

مشروع المقرر عنوانه "تقرير الأمانة العامة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعنون 'خلاصة توليفية للتقارير الوطنية المتعلقة بالسكان والتنمية'". هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تعتمد مشروع المقرر؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٥٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٢ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي: تقرير اللجنة الثانية (A/49/726)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة لممثل الكويت.

السيد معرفي (الكويت): أود الإفادة بأن الفقرة ٢٠ من الجزء هاء من الوثيقة A/49/726 قد أغفلت الإشارة الى أن دولة الكويت ضمن الدول المقدمة لمشروع القرار A/C.2/49/L.15، المعني "بالانتكاسات

هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الاسلامية)، العراق، ايرلندا، ايطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سانت كيتس ونيفيس، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب افريقيا، أسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، الامارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوزبكستان، فانواتوا، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زيمبابوي.

المعارضون:

اسرائيل، الولايات المتحدة.

المتنعون:

بيلاروس، جمهورية افريقيا الوسطى، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، السفادور، فيجي، غابون، غامبيا، جورجيا، غواتيمالا، كينيا، ملاوي، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، نيجيريا، بابوا غينيا الجديدة، الاتحاد الروسي، ساموا، سوازيلند، أوكرانيا، أوروغواي.

اعتمد مشروع القرار الرابع بأغلبية ١٣٣ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع ٢٣ عضوا عن التصويت (القرار ١٣٢/٤٩).

[بعد ذلك، أبلغ وفد أثيوبيا الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا]

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مشروع القرار الخامس عنوانه "تقرير لجنة التخطيط الانمائي: استعراض عام لقائمة أقل البلدان نموا".

اللجنة الثانية دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تفعل نفس الشيء؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ١٢٩/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مشروع القرار الثاني عنوانه "إدماج اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية في الجهاز المؤسسي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية".

وقد اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار الثاني؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ١٣٠/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مشروع القرار الثالث المعنون "مسألة إعلان عام ١٩٩٨ سنة دولية للمحيطات"، اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الثالث (القرار ١٣١/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مشروع القرار الرابع عنوانه "الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للمستوطنات الاسرائيلية على الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وعلى السكان العرب في الجولان السوري".

وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، اكوادور، مصر، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غينا، غيانا،

اعتمد مشروع المقرر الأول.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مشروع المقرر الثاني عنوانه "مشروع برنامج عمل اللجنة الثانية لفترة السنتين ١٩٩٥ - ١٩٩٦". فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع المقرر الثاني؟

اعتمد مشروع المقرر الثاني.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): والآن أعطي الكلمة للممثلين الذين يرغبون في تعليق تصويتهم.

السيد غيبريمريم (أريتريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشاطر وفدي الذين أعربوا عن تعازيهم لوفد الولايات المتحدة على وفاة السيد برادفورد مورس.

إن مشروع القرار الخامس، الذي اعتمدته الجمعية العامة توا بتوافق الآراء والوارد في الفقرة ٤٩ من الوثيقة A/49/726، يضيف بلدي الى قائمة أقل البلدان نمواً.

إن اعتبار بلدي من بين أقل البلدان نمواً ليس مناسبة سعيدة. والواقع أن السعادة ستأتي عندما يخرج بلدي من هذه المجموعة. ولكن بما أن الحالة الاقتصادية السائدة تجبر بلدي على أن يدرج في قائمة أقل البلدان نمواً، أود أن أغتنم الفرصة لكي أشكر لجنة التخطيط الإنمائي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الثانية والجمعية العامة لمساعدتها في العملية الطويلة، عملية إضافة بلدي الى هذه المجموعة.

إن أريتريا، وهي أحدث دولة افريقية، برزت إلى الوجود وهي تنوء بمشاكل اقتصادية واجتماعية هائلة موروثية. لكن أريتريا، حكومة وشعباً، ملتزمة بتغيير هذه الأوضاع بالروح نفسها التي كافحت بها على مدى ٣٠ سنة من أجل نيل كرامتها الإنسانية. وفي آب/أغسطس الماضي، اعتمدت الجمعية الوطنية - وهي بمثابة البرلمان - سياسة للاقتصاد الكلي متعددة الأوجه ستؤدي على الأمد الطويل الى تحسين نوعية الحياة لشعب أريتريا وضمان مستقبل مشرق لأطفالنا.

وقد اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تفعل نفس الشيء؟

اعتمد مشروع القرار الخامس (القرار ١٣٣/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مشروع القرار السادس عنوانه "تعزيز نظم المعلومات بهدف تحقيق الانتعاش والتنمية المستدامة في افريقيا".

وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار السادس (القرار ١٣٤/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مشروع القرار السابع عنوانه "العمل الوقائي وتكثيف مكافحة الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في افريقيا".

وقد اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار السابع (القرار ١٣٥/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مشروع القرار الثامن، المعنون "الإدارة والتنمية"، اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الثامن (القرار ١٣٦/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ننتقل الآن الى مشروع المقررين الواردين في الفقرة ٥٠ من الوثيقة A/49/726.

مشروع المقرر الأول عنوانه "الوثائق المتعلقة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع المقرر الأول؟

لمواجهة هذا التحدي، ألا وهي شعب نشيط ومحب للسلام، وتقاليده قديمة قدم القرون من الديمقراطية والتسامح، وخيار واع، وأقصد خيار الديمقراطية التعددية واقتصاد السوق باعتبارهما هدفين نهائيين. وفي هذه المرحلة الحساسة من تنميتنا، لاتخاذ القرار بشأن ملحة ماناس أهمية فائقة بالنسبة لشعبنا. ونعتبر هذا الحدث رمزا للانبعاث الروحي والوطني لشعبنا العريق ودولتنا المستقلة الفتية.

إن شعب قيرغيز، جيلا بعد جيل، حتى خلال الشدائد والنكبات، ما فتئ حتى وقتنا هذا يحافظ، بحب وحنان، على الملحة، وما فتئ يثري تقليد القصص الشعبية من خلال التنوع الشائق للتفسيرات الفردية. وهذه الملحة، ملحة ماناس، ألقت في الإقليم الشاسع من نهر ينسي في جنوبي سيبيريا الى جبال تين شان في وسط آسيا، في تفاعل مع الشعوب الأخرى. لذلك يمكن أن تعتبر تراثا ثقافيا ليس لشعب قيرغيز فحسب، بل أيضا لأوراسيا كلها. لذلك بوسعنا أن نعتبر اتخاذ هذا القرار اعترافا بالقيمة الأبدية لملحة شعب قيرغيز، ملحة ماناس، وباعتبارها تمثل اسهام هذا الشعب في التراث التاريخي والثقافي العالمي.

ويوافق الاحتفال بالذكرى الألفية لملحة ماناس حدثين فائقي الأهمية في حياة المجتمع الدولي وهما الذكرى الخمسون للأمم المتحدة والسنة الدولية للتسامح. إن هذه الأحداث الثلاثة مترابطة، فهي تؤكد كلها على المثل العليا للسلام والاستقرار والعدالة والتسامح. ونعرب عن أملنا في أن يصبح الاحتفال بالذكرى الألفية لملحة ماناس الإسهام المناسب لشعب قيرغيز في تعزيز التعاون والتفاهم المتبادل في العالم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام النظر في فصول تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي المحالة الى اللجنة الثانية.

تقرر ذلك.

البند ٤٢ من جدول الأعمال (تابع)

كذلك فإن أريتريا تبرز الى الوجود في وقت يتسم بالعالمية والتكافل المتزايد للاقتصاد العالمي. لذلك ندرك أن شعب أريتريا لا يستطيع من غير معونة أحد أن يقوم بالمهمة الضخمة، مهمة الإصلاح والتنمية التي شرع فيها.

ولدي ممتن للمساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف التي تلقاها حتى الآن، لكن يجب أن أعترف أيضا بأن هذه المساعدة قاصرة جدا عما يلزم لنجاح البرنامج الاقتصادي الضخم في بلدنا. لذلك أود في هذه المرحلة توجيه نداء، نيابة عن حكومتي، الى المجتمع الدولي من أجل أن يزيد زيادة كبيرة مساعده لأريتريا. وأؤكد للجمعية أن بلدي سيكون قدوة مثالية للتعاون الدولي الناجح في تحقيق التنمية المستدامة. وحينما يسهم المجتمع الدولي بقسطه المنصف، فإن أريتريا ستخرج بسرعة من مجموعة أقل البلدان نموا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): استمعنا إلى البيان الأخير في تعليل التصويت.

أعطي الكلمة لممثل قيرغيزستان الذي يود الإدلاء ببيان.

السيد آيتمايوف (قيرغيزستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أن يشاطر الوفود الأخرى في الإعراب عن التعازي لوفد الولايات المتحدة على وفاة المدير السابق لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيد برادفورد مورس.

واسمحوا لي، نيابة عن رئيس جمهورية بلدي وحكومة بلدي وجميع أفراد شعب قيرغيزستان، أن أعبر عن أسى آيات الشكر والتقدير على القرار ١٢٩/٤٩، الذي اتخذته الجمعية العامة توا، والذي يعلن سنة ١٩٩٥ سنة دولية للاحتفال بالذكرى الألفية لملحة ماناس الوطنية القيرغيزية. ونتقدم بالشكر الخالص لمقدمي مشروع القرار على هذا.

إن قيرغيزستان، وهي دولة مستقلة جديدة من دول آسيا الوسطى، وتقع في مفترق حضارات وأديان عالمية، تشارك حاليا في تنفيذ مهمة ذات أهمية فائقة بالنسبة لنا، ألا وهي بناء مجتمع ديمقراطي سليم يقوم على مبادئ الحرية السياسية والاقتصادية لكل مواطن، واحترام حقوق الانسان. ولدينا المتطلبات اللازمة

وهندوراس - والمشاركين في تقديمه الواردة أسماؤهم في الوثيقة A/49/L.35، بالإضافة الى الذين ذكرهم الرئيس توا.

ويتبع النص الخطوط العريضة للقرارات المتخذة في السابق بشأن هذا البند. فهو يعترف بالحقيقة - المعترف بها بالفعل في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة - بأنه لا تزال هناك في أمريكا الوسطى عراقيل كبيرة تحول دون تحقيق السلم والحرية والديمقراطية والتنمية بصورة كاملة. ويؤكد من جديد الحاجة الى إطار مرجعي شامل يمكن المجتمع الدولي من توجيه الدعم الى الجهود التي تبذلها حكومات أمريكا الوسطى.

ويعترف مشروع القرار بأهمية وصحة الالتزامات التي تعهد بها رؤساء بلدان أمريكا الوسطى في اجتماع قمة اسكيبولاس الثاني ويسرد الاجتماعات اللاحقة على مستوى القمة - مثل الاجتماع المعقود في مدينة غواتيمالا، في الفترة من ٢٧ الى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣؛ واجتماع القمة المعقود في غواسيمو، بكوستاريكا، في الفترة من ١٨ الى ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٤، علاوة على اجتماع قمة بلدان أمريكا الوسطى البيئي للتنمية المستدامة المعقود في ماناغوا في ١٢ و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤؛ والمؤتمر الدولي المعني بالسلم والتنمية في أمريكا الوسطى المعقود في تيغوسيغالبا، بهندوراس، في ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ - التي حدد فيها إطار أولويات لوضع وتنفيذ استراتيجية متكاملة للتنمية المستدامة تشمل المسائل السياسية والأخلاقية والاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية.

وهنا أود إدخال تغييرين طفيفين في الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار. في السطر الأول يستعاض عن كلمة "contained" بكلمة "included" [لا ينطبق على النص العربي]. وفي السطر الثاني، بعد عبارة "إعلان غواسيمو"، تضاف العبارة التالية: "المعتمد في اجتماع قمة ماناغوا البيئي". وآمل أن يوضح هذان التغييران الطفيفان وقت ومكان بدء العملية المعنية ومكان اعتمادها في النهاية.

ويعترف مشروع القرار أيضا بأهمية عمليات حفظ السلم التي جرى الاضطلاع بها في أمريكا

الحالة في أمريكا الوسطى: اجراءات إقامة سلم وطيء ودائم، والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية

تقرير الأمين العام (A/49/489 و Corr.1)

مذكرات مقدمة من الأمين العام (A/49/59، A/49/116، A/49/281، A/49/585)

مشروع القرار (A/49/L.35/Rev.1)

تقرير اللجنة الخامسة (A/49/793)

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يذكر الأعضاء أن الجمعية اختتمت مناقشتها حول البند ٤٢ من جدول الأعمال في الجلسة ٧٠، المعقودة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

ومعروض على الجمعية مشروع القرار A/49/L.35/Rev.1. وقد أصبحت البلدان التالية مشاركة في تقديم مشروع القرار: أيرلندا وسورينام وفنزويلا وكولومبيا.

أعطي الكلمة لممثلة كوستاريكا لتعرض لمشروع القرار المنقح.

السيدة كاسترو دي باريش (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يود وفد كوستاريكا، باسمه وبالنيابة عن دول أمريكا الوسطى الأخرى - بنما والسلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا وهندوراس - أن يضم صوته الى الذين أعربوا عن تعازيهم لوفاة السفير برادفورد مورس، الذي عمل مديرا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمهارة وحساسية كبيرتين. ونعرب عن تعازينا الصادقة لوفد الولايات المتحدة ولأسرة الفقيد السيد مورس.

يشرفني أن أعرض على نظر أعضاء الجمعية العامة مشروع القرار المدرج في إطار البند ٤٢ من جدول الأعمال، "الحالة في أمريكا الوسطى: اجراءات إقامة سلم وطيء ودائم، والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية". وأفعل ذلك بالنيابة عن مقدميه الأصليين، دول أمريكا الوسطى - بنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا

الوطني بهدف استكمال الموارد اللازمة للتنفيذ التام لاتفاقات السلم.

ويضع مشروع القرار في اعتباره الجهود التي تضطلع بها حكومة نيكاراغوا لتشجيع إقامة توافق آراء وطني واسع باعتباره أفضل وسيلة لتوطيد السلم والمصالحة الوطنية والديمقراطية والتنمية المستدامة المقترنة بالعدالة الاجتماعية. ويرحب مع الارتياح باتخاذ القرار ١٦/٤٩ المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ والمعنون "تقديم المساعدة الدولية لإنعاش نيكاراغوا وتعميرها: آثار الحرب والكوارث الطبيعية"، الذي اعترف فيه بالظروف الاستثنائية السائدة في نيكاراغوا. ولهذا فإنه يؤيد المعاملة التي تلقاها نيكاراغوا في ضوء الظروف الاستثنائية التي لا تزال قائمة فيها، بغية أن يدرج المجتمع الدولي والمؤسسات المالية تلك المعاملة في برامج دعم الانعاش الاقتصادي والتعمير الاجتماعي في البلد.

ويعترف مشروع القرار بالإسهام القيم والفعال الذي قدمته الأمم المتحدة ومختلف الآليات الحكومية وغير الحكومية في عملية إرساء الديمقراطية وتحقيق السلم والتنمية في أمريكا الوسطى وأهمية الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي، اللذين انطلقا من المؤتمر الوزاري المعقود بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أمريكا الوسطى لتحقيق ذلك، وأيضاً أهمية المبادرة المشتركة للبلدان الصناعية (مجموعة الأربعة والعشرين) ومجموعة البلدان المتعاونة (مجموعة الثلاثة) - المكونة من فنزويلا وكولومبيا والمكسيك - من خلال رابطة مناصرة الديمقراطية والتنمية في أمريكا الوسطى.

ويسلم بأهمية البرامج التي نفذت والبرامج الجاري تنفيذها وتلك التي تنتظر التنفيذ، وبالنظر إلى استنفاد الموارد المخصصة للخطوة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى، يطلب من وكالات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات الدولية، أن تقوم، تجنباً لانعكاس مسيرة التقدم المحرز في أمريكا الوسطى وحتى يتسنى تعزيز السلم في المنطقة عن طريق التنمية المتكاملة والمستدامة، بتعبئة الموارد اللازمة كيما تضع موضع التنفيذ برامج وطنية وإقليمية جديدة تدعم مضمون إعلان غواسيمو، والتحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى، والتزامات تيغوسيغالبا بشأن السلم والتنمية في أمريكا الوسطى.

الوسطى عملاً بقرارات مجلس الأمن وبدعم من الأمين العام.

ويؤكد المشروع من جديد أنه لا يمكن إقرار السلم في أمريكا الوسطى دون تنمية مستدامة أو ديمقراطية، وهما أمران أساسيان لضمان التحول في المنطقة وتحقيق آمال شعوب أمريكا الوسطى وحكوماتها. ومن الأهمية بمكان أيضاً التأكيد على دور دول أمريكا الوسطى في تشجيع النمو الاقتصادي في إطار التنمية البشرية، وكذلك التقدم المحرز في تعزيز الديمقراطية وبناء السلم في المنطقة. وقد دلت على ذلك بوضوح الانتخابات الحرة والشفافة التي عقدت في بنما والسلفادور وكوستاريكا وهندوراس.

وفيما يتعلق بالوضع الخاص لكل بلد، يبرز مشروع القرار، على سبيل المثال، التقدم المحرز في المفاوضات المتعلقة بالسلم بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، بمساعدة الأمين العام ودعم مجموعة أصدقاء عملية إقرار السلم - اسبانيا وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية.

وهناك إشارة واردة أيضاً إلى قرار عام ١٩٩٤ بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، وفقاً لتوصية الأمين العام. ويطلب مشروع القرار من الأمين العام أن يواصل دعم عملية السلم في غواتيمالا عن طريق مثله ومن خلال مساعدته في تنفيذ الاتفاقات. وهو يشجع أيضاً منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره على مواصلة تقديم المساعدة لصالح السلم والمصالحة الوطنية والديمقراطية والتنمية في غواتيمالا.

يحيط مشروع القرار علماً مع الارتياح بإجراء انتخابات حرة ديمقراطية في السلفادور والعملية الرامية إلى الوفاء بالالتزامات الهامة المقطوعة بمقتضى اتفاقات السلم، الضرورية لتعزيز المصالحة والمحافظة على السلم وتعزيزه في السلفادور. ويطلب مشروع القرار - واضعاً ذلك في الاعتبار - إلى جميع الدول، ويدعو المؤسسات الدولية للتنمية والتمويل، أن تبادر بالاستجابة بسرعة للطلب المشترك الذي قدمته حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير

تقرير اللجنة الأولى (A/49/709)، مشروع القرار الأول

تقرير اللجنة الخامسة (A/49/791)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): معروض على الجمعية مشروع قرار (مشروع القرار الأول) أوصت به اللجنة الأولى في الفقرة ١١ من تقريرها (A/49/709).

وأخيراً، يؤكد مشروع القرار الخطوات التي اتخذتها أمريكا الوسطى نحو تحقيق السلم والديمقراطية والتنمية المستدامة، ويعترف بالتطلعات الكبرى لشعوبها وحكوماتها بشأن الدور الذي نحن مقتنعون أن بوسع المجتمع الدولي، وبخاصة منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الانمائية والمالية الدولية أن تقوم به لضمان نجاح هذه الإجراءات الجديدة التي تقوم بها أمريكا الوسطى. ونأمل أن تعكس إرادة الجمعية العامة مشروع القرار نصاً وروحاً. إن شعوب أمريكا الوسطى تريد الحرية والسلم. واليوم، تواجه أمريكا الوسطى تحدياً جديداً: التنمية المستدامة والتوافق البيئي. ولذلك نؤكد مجدداً أن عزم وتصميم أبناء أمريكا الوسطى، وكذلك الدعم الذي تتلقاه جهودهم من المجتمع الدولي، ستكون حاسمة في تحقيق انتصار آخر أعظم على الفقر والتخلف الاقتصادي والاجتماعي. ونحن نعمل بتصميم وعزم والتزام لتحقيق ذلك الهدف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/49/L.35/Rev.1.

إن تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار المالية المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/49/L.35، وارد في الوثيقة A/49/793. وأود أن أشير إلى أن هذا التقرير يسري بالنسبة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/49/793/Rev.1.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/49/L.35/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار A/49/L.35/Rev.1 (القرار ١٣٧/٤٩)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ٤٢ من جدول الأعمال.

البند ٧٢ من جدول الأعمال (تابع)

النص النهائي لمعاهدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا.

وقد بتت الجمعية في مشروع القرار الآخر الوارد في الفقرة ١١ في جلستها العامة التسعين، المعقودة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الأول، المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا". وتقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار المالية المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار وارد في الوثيقة A/49/791.

لقد اعتمدت اللجنة الأولى مشروع القرار الأول دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ١٢٨/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ٧٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بهذا تختتم الجمعية نظرها في جميع تقارير اللجنة الأولى. وإنني أهنئ اللجنة على هذا الانجاز.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٠